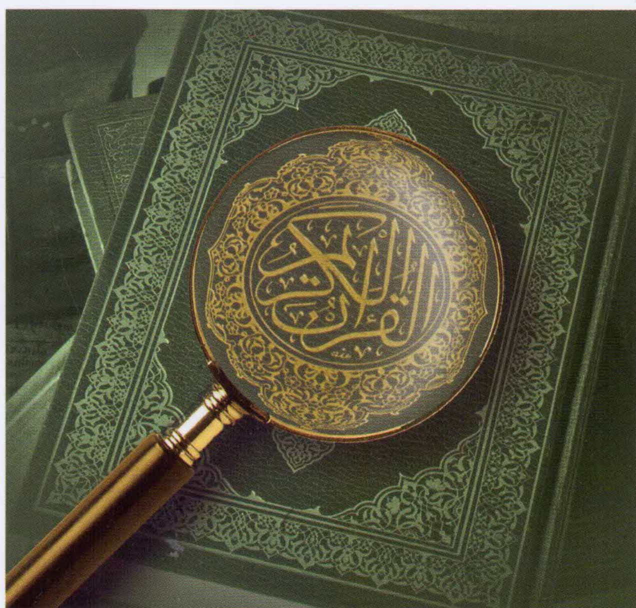


موقف الشيعة المعاصرين من القرآن الكريم

أ.د. ناصر بن عبد الله القفاري



موقف الشيعة المعاصرين
من القرآن الكريم

موقف الشيعة المعاصرين من القرآن الكريم

أ. د. ناصر بن عبد الله القفاري

مركز التأصيل للدراسات والبحوث

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ/٢٠١٦م

تصميم الغلاف: مركز التأصيل

الحجم: ١٧ × ٢٤ سم

التجليد: غلاف

مركز التأصيل للدراسات والبحوث

المملكة العربية السعودية، جدة، طريق الحرمين (الخط السريع)، بجوار جسر التحلية.

هاتف: ٦٢٨٨٦٨٥ ٠١٢ ٩٦٦ + ناسوخ: ٢٧١٨٢٣٠ ٠١٢ ٩٦٦ +

ص ب: ١٨٧١٨ جدة ٢١٤٢٥ المملكة العربية السعودية

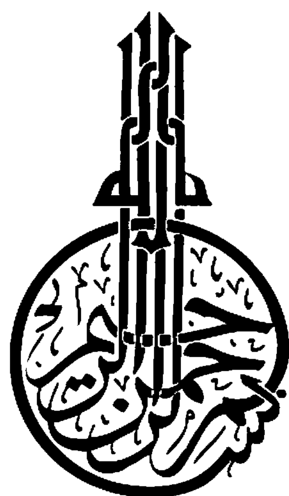
الموقع الإلكتروني: **www.taseel.com**

بريد إلكتروني: **info@taseel.com**

موقف الشيعة المعاصرين من القرآن الكريم

أ. د. ناصر بن عبد الله القفاري

مركز التأصيل للدراسات والبحوث



مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يتناول هذا البحث دراسة اعتقاد الشيعة الاثني عشرية المعاصرين وموقفهم من القرآن الكريم، وهل يختلف المعاصرون في هذه المسألة الكبرى عن السابقين؟ وما موقف المعاصرين من مصادر التلقّي لدى السابقين؟

وتأتي أهمية هذا الموضوع لبيان ما اشتملت عليه مصادر الشيعة الاثني عشرية من مقالات في كتاب الله تقشعر من سماعها جلود المؤمنين، ولا تصدر إلا من زنديق أثيم، ولا تجعل لمن يؤمن بها مكانًا بين المسلمين.

وحين يعلن بعض مراجعهم المعاصرين أن مثل هذه الروايات المدونة في مصادرهم والماسة بكتاب الله جل وعلا لابد أن تؤوَّل بنحو من الاعتبار، أو يضرب بها الجدار... فهل هذا المسلك منه حقيقة أم تقية؟ وهل يمثل هذا الرأيُ جميعَهم؟ أو بعضَهم؟

سأحاول في هذا البحث أن أقدِّم دراسة علمية موضوعية موثَّقة من مصادر الشيعة المعتمدة لديها؛ لأن قول الخصم لا يعتد به، مع الحرص على تقديم الحقيقة كما هي دون تقليل أو تهويل.

ويشتمل هذا البحث على ما يلي:

التمهيد: ويتضمن مطلبين:

الأول: التعريف بمصطلح الشيعة.

الثاني: التعريف بالشيعة المعاصرين.

وبعد التمهيد خمسة مباحث:

المبحث الأول: الصلة بين السابقين واللاحقين في مصادر التلقي.

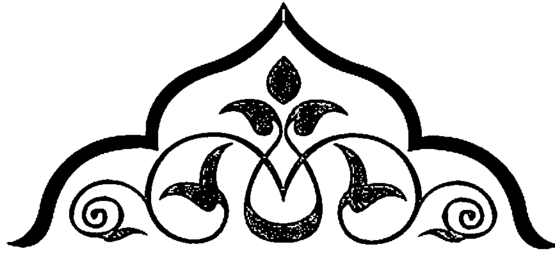
المبحث الثاني: موقف الشيعة المعاصرين مما افتراه سلفهم من الزنادقة الملحدين في القرآن الكريم.

المبحث الثالث: انحرافهم في تأويل القرآن.

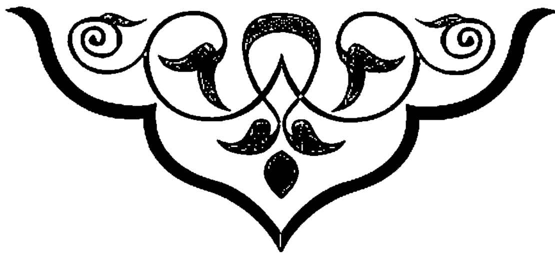
المبحث الرابع: دعواهم تنزل كتب إلهية على الأئمة.

المبحث الخامس: عقائد أخرى لهم في كتاب الله.

وأسأل الله أن يجعل عملي لوجهه خالصًا ولسنة نبيه موافقًا.



التمهيد



المطلب الأول:

التعريف بالشيعة

الشيعة في اللغة: أنصار الرجل وأتباعه، وأصل الشيعة: الفرقة من النّاس، ويقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ومعنى واحد[1].

وأما تعريف الشيعة اصطلاحًا، فيرى ابن حزم أن كل «من وافق الشيعة في أن عليًّا ﷺ أفضل النّاس بعد رسول الله ﷺ وأحقُّهم بالإمامة وولده من بعده فهو شيعي، وإن خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون، فإن خالفهم فيما ذكرنا فليس شيعيًّا»[2] ويرى بعض شيوخ الشيعة المعاصرين أن هذا التعريف أدق تعريف للشيعة[3].

وفي نظري أن تعريف الشيعة مرتبط أساسًا بأطوار نشأتهم، ومراحل التطوّر العقدي لهم، فقد ظهر هذا المصطلح لمّا اختلف أهل الصدر الأول في المفاضلة بين علي وعثمان رضي الله عنهما فقيل: شيعي وعثماني، فالشيعي: من قدم عليًّا على عثمان، والعثماني: من قدّم عثمان على علي[4].

فعلى هذا يكون التعريف للشيعة في الصدر الأول: أنهم الذين يقدمون عليًّا على عثمان فقط، وهم وإن سموا بالشيعة فهم من أهل السنّة؛ لأن مسألة

---

(١) انظر: «جمهرة اللغة» (٣/ ٦٣)، «تهذيب اللغة» (٣/ ٦١)، «الصحاح» (٣/ ١٢٤٠)، «لسان العرب» (مادة: شيع).

(٢) «الفصل» (٢/ ١٠٧).

(٣) «تاريخ الإمامية» (ص٣٣) عبد الله فياض.

(٤) انظر: «الحور العين» لنشوان الحميري (ص١٧٩)، «المنية والأمل» لابن المرتضى (ص٨١).

المفاضلة بين عثمان وعليٍّ ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها[١].

ولهذا ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن: «الشيعة الأولى أصحاب علي ﷺ لم يكونوا يرتابون في تقديم أبي بكر وعمر عليه»[٢].

وقد منع شريك بن عبد الله - وهو ممن يوصف بالتشيّع - إطلاق اسم التشيّع على من يفضل عليًّا على أبي بكر وعمر؛ وذلك لمخالفته لما تواتر عن عليٍّ في ذلك.

ولما وقع الخلاف بين علي ومعاوية - ﷺ - لم يكن الخلاف بينهما في أصل من أصول الدين، وكان لفظ «الشيعة» يستعمل بمعناه اللغوي (الأنصار والأتباع)، كما قال حكيم بن أفلح ﷺ: «لأني نهيتها - يعني عائشة - أن تقول في هاتين الشيعتين شيئًا»[٣]. وقد أورد شيخ الإسلام ابن تيمية هذا النص، ليأخذ منه دلالة تاريخية على عدم اختصاص عليٍّ ﷺ باسم الشيعة في ذلك الوقت[٤]، ويدل على ذلك أيضًا وثيقة التحكيم[٥].

ولذا قرر المحققون من أهل العلم أن الشيعة الأولى كانوا على الحقّ في موقفهم من القرآن والصحابة والإمامة، وسائر أصول الدين، ولم يؤثر عنهم

---

(١) المسألة التي يضلل فيها مسألة الخلافة، وقد كان بعض أهل السنّة اختلفوا في عثمان وعلي ﷺ بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر - أيهما أفضل -: فقدم قوم عثمان، وسكتوا، أو ربعوا بعلي، وقدم قوم عليًّا، وقوم توقفوا، لكن استقر أمر أهل السنّة على تقديم عثمان.
انظر: «مجموعة فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٣/ ١٥٣)، «فتح الباري» (٧/ ٣٤).

(٢) «منهاج السنة» (٢/ ٧٢) (تحقيق د. محمد رشاد سالم).

(٣) هذا جزء من حديث طويل في صحيح مسلم في باب جامع صلاة الليل ومن نام عنها أو مرض (٢/ ١٦٨-١٧٠).

(٤) انظر: «منهاج السنة» (٢/ ٦٧).

(٥) انظر: «تاريخ الطبري» (٥/ ٥٣-٥٤)، «مجموعة الوثائق السياسية» محمد حميد الله (ص٢٨١-٢٨٢).

ما ينكر لا في تنزيل القرآن ولا في تأويله، بل كانوا بهدي القرآن مهتدين، وبسنته ﷺ متمسكين، وبصحابة رسول الله مقتدين.

قال ليث بن أبي سليم: «أدركت الشيعة الأولى وما يفضلون على أبي بكر وعمر أحدًا»[١].

ولكن التشيّع لم يظل بهذا النقاء والصفاء، والسلامة والسمو، بل إن مبدأ التشيّع تغيّر، فأصبحت الشيعة شيَـعًا، وصار التشيّع قناعًا يتستر به كل من أراد الكيد للإسلام والمسلمين من الأعداء الموتورين الحاسدين، ولهذا نرى بعض الأئمة لا يسمون الطاعنين في الشيخين بالشيعة، بل يسمونهم الرافضة، لأنهم لا يستحقون وصف التشيّع.

ومن عرف التطوّر العقدي لطائفة الشيعة لا يستغرب وجود طائفة من أعلام المحدثين، وغير المحدثين من العلماء الأعلام، نسبوا إلى التشيّع، وقد يكونون من أعلام السنة، لأن للتشيّع في زمن السلف مفهومًا وتعريفًا غير المفهوم والتعريف المتأخر للشيعة، ولهذا قال الإمام الذهبي في معرض الحديث عمن رمي ببدعة التشيّع من المحدثين، قال: «إن البدعة على ضربين: فـ(بدعة صغرى) كغلو التشيّع، أو كالتشيّع بلا غلو، فهذا كثير في التابعين وأتباعهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة، ثم (بدعة كبرى) كالرفض الكامل، والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة، وأيضًا فما استحضر الآن في هذا الضرب رجلًا صادقًا، ولا مأمونًا، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا

(١) «المنتقى» (ص٣٦٠-٣٦١).

حاله؟ حاشا وكلا.

فالشيعيّ الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير، وطلحة، ومعاوية، وطائفة ممن حارب عليًّا ﷺ وتعرض لسبهم، والغالي في زمننا وعُرفنا هو الذي يكفّر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين، فهذا ضالٌّ مفترٍ»[١].

(١) «ميزان الاعتدال» (١/ ٥-٦)، وانظر: «لسان الميزان» (١/ ٩-١٠).

المطلب الثاني:

التعريف بالشيعة المعاصرين

المنتسبون للتشيّع في عصرنا ثلاث طوائف:

الأولى: الزيدية: وهم أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب(١)، وسمُّوا بالزيدية نسبة إليه(٢)، وقد افترقوا عن الإمامية الرافضة حينما سئل زيد عن أبي بكر وعمر فترضى عنهما فرفضه قوم، فسموا رافضة لرفضهم إياه، وسمِّي من لم يرفضه من الشيعة زيدية لانتسابهم إليه، وذلك في آخر خلافة هشام سنة إحدى وعشرين أو اثنتين وعشرين ومائة(٣).

والزيدية المتأخرون كما يقول الشهرستاني: «ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة رضي الله عنها، ولم يجوِّزوا ثبوت الإمامة في غيرهم، إلا أنهم جوَّزوا أن يكون كلُّ فاطميٍّ عالم شجاع سخي خرج بالإمامة أن يكون إمامًا واجب الطاعة، سواء كان من أولاد الحسن أو من أولاد الحسين رضي الله عنهما، وجوزوا إمامة المفضول مع وجود الأفضل»(٤).

والزيدية «يوافقون المعتزلة في العقائد»(٥)، لأن زيد بن علي - كما

---

(١) «الملل والنحل» (١/ ١٥٤)، وانظر: «مقدمة البحر الزخار» (ص٤٠).

(٢) انظر: «الرسالة الوازعة» يحيى بن حمزة اليمني: ص ٢٨، وانظر: الأشعري: «مقالات الإسلاميين»: (جـ١/ ص ١٣٦). وانظر: السمعاني: «الأنساب»: (٦/ ٣٦٥)، ابن الأثير: «اللباب»: (١/ ٥١٧).

(٣) «منهاج السنّة»: (١/ ٢١)، وانظر: «الرسالة الوازعة»: (ص ١٧ - ١٨).

(٤) «الملل والنحل»: (١/ ١٥٤- ١٥٥).

(٥) «العلم الشامخ» المقبلي: ص ٣١٩. وذكر الرازي في «المحصل» أن مذهبهم في الأصول قريب من مذهب المعتزلة. «المحصل»: ص ٢٤٨. أما الشهرستاني فيقول: أما في الأصول فيرون رأي المعتزلة حذو القذة بالقذة. «الملل والنحل»: (١/ ١٦٢). المعتزلة: سموا بذلك لاعتزال واصل =

يقال - تتلمذ في الأصول على واصل بن عطاء[١].

والتحقيق أن هذا لم يثبت، وإنما كانت موافقة الزيدية المتأخرين من تأثير المعتزلة عليهم، وبرهان ذلك أنه لم يؤثر عن زيد مقالة توافق ما عليه المعتزلة.

ومذهب الزيدية المعتدلة أو الزيدية الحقيقية في الصحابة هو الترضي عنهم، كما ينقل ذلك ابن الوزير[٢] عن الإمام الكبير المنصور بالله[٣] في الرسالة الإمامية في الجواب عن المسائل التهامية[٤].

ويقول المقبلي[٥]: «إن الزيدية ليسوا من الرافضة، بل ولا من غلاة الشيعة

= بن عطاء وبعض أتباعه مجلس الحسن البصري فقال الحسن: (اعتزل عنا واصل)، فسمي هو وأصحابه معتزلة. وقال البغدادي: إن أهل السنّة هم الذين دعوهم معتزلة لاعتزالهم قول الأمة بأسرها في مرتكب الكبيرة من المسلمين وتقريرهم أنه لا مؤمن ولا كافر بل هو في منزلة بين منزلتي الإيمان والكفر، وقيل غير ذلك في سبب تسميتهم. وقيل إن واصل بن عطاء هو الذي وضع أصول مذهب المعتزلة وتابعه عمرو بن عبيد، فلما كان زمن هارون الرشيد صنف لهم أبو الهذيل كتابين، وبين مذهبهم، وبنى مذهبهم على الأصول الخمسة التي سموها: العدل، والتوحيد، وإنفاذ الوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولبّسوا فيها الحقّ بالباطل.. انظر في هذا الموضوع: ابن المرتضي «المنية والأمل»: ص ١٥، ١٢٢، «الفرق بين الفرق»: ص ٢٠، «شرح العقيدة الطحاوية»: (ص ٥٨٨ - ٥٨٩)، زهدي جار الله: «المعتزلة».

(١) «الملل والنحل» (١/ ١٥٥).

(٢) محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن الهادي اليماني المعروف بابن الوزير. ولد تقريبًا سنة ٧٦٥هـ باليمن وتعلم بصنعاء وصعدة ومكة وتوفي بصنعاء سنة ٨٤٠هـ. ومن مصنفاته: «العواصم من القواصم في الذب عن سنة أبي القاسم»، وغيره. «السخاوي»: «الضوء اللامع»: (٦/ ٢٧٢).

(٣) عبدالله بن حمزة بن سليمان بن حمزة اليمني (المنصور بالله)، من أئمة الزيدية باليمن، من تصانيفه: «الشافي في أصول الدين»: في ٤ مجلدات، توفي سنة ٦١٤هـ. انظر: «الأعلام»: (٤/ ٢١٣).

(٤) ابن الوزير: «الروض الباسم»: (ص ٤٩ - ٥٠).

(٥) صالح بن مهدي بن علي بن عبدالله بن سليمان.. المقبلي ثم الصنعاني ثم المكي، ولد سنة =

في عرف المتأخرين، ولا في عرف السلف، فإنهم الآن مستقر مذهبهم الترضي على عثمان وطلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم فضلًا عن الشيخين»[(١)].

ولكن في الزيدية من هو رافضي ومذهبه في الصحابة كمذهب الرافضة كطائفة الجارودية، ولهذا رأينا شيخ الرافضة في القرن الرابع المفيد ينظمهم في سلك التشيّع (بمعنى الرفض) ويخرج ما عداهم من فرق الزيدية من شمول اسم التشيّع لهم[(٢)]، واليوم يمثل الجارودية طائفة الحوثية الذين ساروا على خطى أسلافهم الجارودية، وجمعوا مع ضلالة الجارودية غلو الاثني عشرية، فتأثروا بهم، وتحولوا في حقيقة الحال إلى نحلتهم.

الثانية: الإسماعيلية: وهم الذين قالوا: «الإمام بعد جعفر: إسماعيل بن جعفر، وادَّعوا أن جعفرًا أشار إليه في حياته ودلَّ الشيعة عليه، ثم قالوا بإمامة محمد بن إسماعيل بن جعفر من بعده، وأنكروا إمامة سائر ولد جعفر»[(٣)].

ذلك أنه بعد وفاة جعفر بن محمد افترقت الشيعة - كعادتها في الافتراق بعد وفاة كل إمام - افترقت إلى عدة فرق عدَّها النوبختي[(٤)] ستًّا، فمن قائل: إن جعفرًا حي لم يمت حتى يظهر ويلي أمر النّاس وهو المهدي[(٥)]، ومن قائل:

= ١٠٤٧هـ وأخذ العلم عن جماعة من كبار علماء اليمن، وبرع في علوم الشريعة وغيرها، توفي بمكة سنة ١١٠٨هـ ومن مؤلفاته: «العلم الشامخ» وغيره. انظر: الشوكاني: «البدر الطالع»: (١/ ٢٨٨ - ٢٩٢).

(١) المقبلي: «العلم الشامخ»: ص ٣٢٦.

(٢) المفيد: «أوائل المقالات»: ص ٤٠.

(٣) «الزينة» للرازي ص ٢٨٧ ضمن كتاب الغلو والفرق الغالية، والرازي هذا هو أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي وهو من أكبر الدعاة إلى الإسماعيلية، توفي سنة ٣٢٢هـ. انظر: «أعلام الإسماعيلية» ص ٩٧ وراجع ابن حجر: «لسان الميزان»: (١/ ١٦٤).

(٤) النوبختي: فرق الشيعة ص ١٤٨.

(٥) ويسمون بـ (الناووسية) نسبة لرئيس لهم يقال له الناووس. انظر المصدر السابق ص ١٤٨.

إن الإمام بعد جعفر ولده موسى[(١)] إلى آخر هذه المقالات والفرق، لكن فرقة الإسماعيلية هي التي قالت بإمامة إسماعيل بن جعفر الصادق وابنه محمد.

ومن الإسماعيلية انبثق القرامطة، والحشاشون، والفاطميون، وغيرهم، وللإسماعيلية فرق متعددة، ووجوه مختلفة، وألقاب كثيرة، يقول الشهرستاني: «وأشهر ألقابهم الباطنية، وإنما لزمهم هذا اللقب لحكمهم بأن لكل ظاهر باطنًا»[(٢)]. وأشهر فرقهم المعاصرة: الدروز، والبهرة، والأغاخانية[(٣)].

وذكر أبو حامد الغزالي[(٤)] مجمل مذهبهم فقال: «إنه مذهب ظاهره الرفض، وباطنه الكفر المحض، ومفتتحه حصر مدارك العلوم في قول الإمام المعصوم»[(٥)]، ثم فصَّل القول في مذهبهم.

وقال ابن الجوزي في تلخيص مذهبهم: «فمحصول قولهم تعطيل الصانع، وإبطال النبوة والعبادات، وإنكار البعث، ولكنهم لا يظهرون هذا في أول أمرهم، بل يزعمون أن الله حق وأن محمدًا رسول الله والدين الصحيح، لكنهم يقولون لذلك سرٌّ غير ظاهر، وقد تلاعب بهم إبليس فبالغ، وحسَّن لهم مذاهب مختلفة»[(٦)].

---

(١) «اعتقادات فرق المسلمين» ص ٨١.

(٢) «الملل والنحل» (١/ ١٩٢).

(٣) انظر التعريف بهذه الفرق في كتاب «الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة» للباحث بالاشتراك مع أ.د. ناصر العقل.

(٤) محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي (زين الدين أبو حامد) ولد سنة ٤٥٠هـ وتفقه على إمام الحرمين وبرع في علوم كثيرة وصار من الأعيان المشاهير، وله مصنفات كثيرة منها: «إحياء علوم الدين»، و«المستصفى في أصول الفقه» وغيرها، وتوفي بطوس سنة ٥٠٥هـ. انظر: «مرآة الجنان»: (٣/ ١٧٧- ١٩٢)، «البداية والنهاية»: (١٢/ ١٧٣- ١٧٤).

(٥) «فضائح الباطنية»: ص ٣٧.

(٦) «تلبيس إبليس» ابن الجوزي (ص٩٩).

الثالثة: الإمامية الاثنا عشرية: وهي الطائفة الكبرى في عصرنا، وهم شيعة إيران والعراق وغيرهما، وهي الفرقة التي سنخصها بالحديث، ونبين موقفها من القرآن الكريم، وهي التي تستقي عقيدتها ودينها من الأصول الأربعة عندهم وهي: الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، والتي يعتبرونها كالكتب الستة عند أهل السنّة، وما ألحق بها في الاعتبار من المصادر الأربعة المتأخرة عندهم وهي: الوافي، والبحار، والوسائل، ومستدرك الوسائل. وكذلك ما رأى شيوخ الشيعة أنه بدرجة هذه الكتب من مؤلفاتهم، وهي كثيرة.

ويلقبون بـ«الجعفرية»، وبـ «الإمامية الاثني عشرية»، وبـ«الرافضة»، وذهب جمع من الباحثين إلى أن مصطلح الشيعة إذا أُطلق اليوم فلا ينصرف إلا إلى هذه الطائفة، أَمثال كاشف الغطا[١]، وشتروتمان[٢]، وأمير علي[٣] وغيرهم. ولهذا يقول د. عرفان عبدالحميد: «إِن البحث في عقائد الشيعة من غير تحديد وحصر للمصطلح لابد أن يعتمد على كتب الاثني عشرية الإمامية باعتبار أنها تمثل الغالبية من الشيعة»[٤].

وهم وإن سموا بالشيعة، فإن حقيقة نحلتهم هي السبئية الأولى.

ويلقبون بالاثني عشرية، لأنهم يقولون بأن الأئمة بعد الرسول ﷺ اثنا عشر إمامًا[٥]، وهم: علي والحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد الباقر

(١) «أصل الشيعة وأصولها» آل كاشف الغطاء (ص٩٢)، حيث قال: «يختص اسم الشيعة اليوم على إطلاقه بالإمامية».
(٢) «دائرة المعارف الإسلامية» (١٤/ ٦٨).
(٣) «روح الإسلام» (٢/ ٢٣٨).
(٤) «مجلة كلية الدراسات الإسلامية» العدد الأول ١٣٨٧هـ (ص٣٥).
(٥) المصدر السابق: ص ٤٥.

وجعفر الصادق وموسى الكاظم وعلي الرضا ومحمد الجواد وعلي الهادي والحسن العسكري والمهدي المنتظر[١].

ويسمون بـ «الجعفرية» نسبة إلى جعفر الصادق - إمامهم السادس كما يقولون - وهو من باب التسمية للعام باسم الخاص. روى الكشي أن شيعة الصادق في الكوفة سموا بالجعفرية[٢].

وأما تسميتهم بـ «الرافضة»، فقد ورد في (البحار) للمجلسي - وهو أحد مراجعهم الحديثية المتأخرة - أربعة أحاديث في مدح التسمية بـ «الرافضة»[٣]، وكأنهم أرادوا تطييب نفوس أتباعهم بتحسين هذا الاسم لهم.

وهذه الطائفة امتداد للسبئية الأولى، فقد خرج من شيعة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ طائفتان غاليتان:

الأولى: الخوارج الذين كفروا عليًّا ﷺ، بل أجمعوا بكافة فرقهم على كفره، كما يقول الإمام الأشعري في «مقالاته»[٤]، وقد حاربهم عليٌّ ﷺ لما اعتدوا وقتلوا.

والثانية: الشيعة السبئية، الذين غلَوا في عليٍّ ﷺ ، فمنهم من جعله إلهًا،

---

(١) «الشيعة في الميزان» محمد جواد مغنية: ص ٣٤.

(٢) «الرجال»: ص ٦٥ طبعة بمبيي ١٣١٧هـ.

(٣) وهذه الأحاديث المزعومة موجودة في باب سموه (باب فضل الرافضة ومدح التسمية بها) في كتابهم «البحار» ومنها: عن أبي بصير قال: قلت لأبي جعفر ﷺ: جعلت فداك، اسم سمينا به استحلت به الولاة دماءنا وأموالنا وعذابنا، قال: وما هو؟ قال: الرافضة، فقال جعفر: «إن سبعين رجلًا من عسكر موسى ﷺ، لم يكن في قوم موسى أشد اجتهادًا وأشد حبًّا لهارون منهم فسماهم قوم موسى الرافضة، فأوحى الله إلى موسى أن أثبتُّ لهم هذا الاسم في التوراة فإني نحلتهم، وذلك اسم قد نحلكموه الله» (البحار للمجلسي ٦٨/ ٩٦- ٩٧).

(٤) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٨٦) .

وهؤلاء بين عليٌّ ﷺ لهم الحقّ واستتابهم، ومن أصرَّ منهم على غلوِّه أحرقه بالنار، ومنهم من فضّله على الخليفتين أبي بكر وعمر ﵄، وهؤلاء توعدهم عليٌّ ﷺ بقوله: «لا أوتى بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا ضربته حد المفتري»[١]، وقد تواتر عنه أنه كان يقول على منبر الكوفة: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر» وروي هذا عنه من ثمانين وجهًا[٢]، ثم إن هؤلاء الغلاة بعد الضربة العلوية استتروا ولاذوا في سراديب العمل الطائفي السري.

غير أن هؤلاء بعد مقتل الحسين ﷺ، وتأثر عموم المسلمين بمقتله اندسّوا في عموم المناصرين للحسين والمتشيعين له والمتسبين إليه، ولذلك ذهب بعض الباحثين إلى أن مقتل الحسين هو البذرة والبداية التاريخية لنشأة التشيّع كعقيدة، ثم إنه في سنة ١٢١-١٢٢هـ ظهرت حقيقتهم، وانكشفت طويتهم، وذلك بعد رفضهم وتركهم لزيد بن علي بعد ترضيه على أبي بكر وعمر ﵄.

والتشيّع القائم اليوم - باستثناء الزيدية - هو التشيّع الصفوي، وانتسابهم أو نسبتهم لـ«التشيّع الصفوي»، نسبة إلى الدولة الصفوية في إيران التي كانت من بلاد السنّة حتى بُليت بالحكم الصفوي الذي استمر من سنة ٩٠٥ إلى سنة ١١٤٨هـ[٣]، والتي أسسها الشاه إسماعيل الصفوي الذي فرض التشيّع الاثني عشري على الإيرانيين قسرًا، وجعله المذهب الرسمي لإيران، وكان

---

(١) «منهاج السنة» (١/ ٢١٩-٢٢٠).

(٢) وانظر من الروايات في هذا المعنى: «صحيح البخاري» (مع فتح الباري) (٧/ ٢٠)، مسند الإمام أحمد (بتحقيق أحمد شاكر) رقم ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٧١، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ١٠٥٤ (٢/ ١٤٨، ١٤٩، ١٦١، ١٦٤، ٢٣٣).

(٣) «الشيعة في الميزان» مغنية (ص١٨٢).

إسماعيل قاسيًا متعطشًا للدماء إلى حد لا يكاد يصدق[١]، ويشيع عن نفسه أنه معصوم وليس بينه وبين المهدي فاصل، وأنه لا يتحرك إلا بمقتضى أوامر الأئمة الاثني عشر[٢].

ولقد تقلد سيفه وأعمله في أهل السنّة، وكان يتخذ سب الخلفاء الثلاثة وسيلة لامتحان الإيرانيين، فمن يسمع السب منهم يجب عليه أن يهتف قائلًا: «بيش باد كم باد»، هذه العبارة تعني في اللغة الأذربيجانية أن السامع يوافق على السب ويطلب المزيد منه، أما إذا امتنع السامع عن النطق بهذه العبارة قطعت رقبته حالًا، وقد أمر الشاه أن يعلن السب في الشوارع، والأسواق وعلى المنابر منذرًا المعاندين بقطع رقابهم[٣]، وكان إذا فتح مدينة أرغم أهلها على اعتناق الرفض فورًا بقوة السلاح.

ويروى عنه أنه عندما فتح تبريز في بداية أمره وأراد فرض التشيّع على أهلها بالقوة، أشار عليه بعض شيوخهم أن يتريث، لأن ثلثي سكان المدينة من أهل السنّة، وأنهم لا يصبرون على سبّ الخلفاء الثلاثة على المنابر، ولكنه أجابهم: «إذا وجدت من النّاس كلمة اعتراض شهرت سيفي بعون الله فلا أبقي منهم أحدًا حيًّا»[٤].

ومن ناحية أخرى اتخذ مسألة قتل الحسين وسيلة للتأثير النفسي، بالإضافة إلى أسلوب التهديد والإرهاب فأمر بتنظيم الاحتفال بذكر مقتل الحسين على

---

(١) «لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث» علي الوردي (ص٥٦) .

(٢) «الفكر الشيعي والنزعات الصوفية حتى مطلع القرن الثاني عشر الهجري» كامل مصطفى الشيبي (ص٤١٣) .

(٣) «المصدر السابق» (ص٥٨).

(٤) «الفكر الشيعي والنزعات الصوفية حتى مطلع القرن الثاني عشر الهجري» (ص٥٨)، وانظر: «تاريخ الصفويين» (ص٥٥).

النحو الذي يتبع الآن عندهم[1]، وأضاف إليه فيما يقال مجالس التعزية، وهي التي يسمونها الآن «الشبيه» ويجرى فيها تمثيل مقتل الحسين، فكان لهذا أثره على أولئك الأعاجم حتى رأى بعضهم أنه من أهم العوامل في نشر التشيّع في إيران، لأن ما فيه من مظاهر الحزن والبكاء وما يصاحبه من كثرة الأعلام ودق الطبول وغيرهما يؤدي إلى تغلغل العقيدة في أعماق النفس والضرب على أوتارها الكامنة[2].

ولقد آزر شيوخ الروافض سلاطين الصفويين في الأخذ بالتشيّع إلى مراحل من الغلوّ وفرض ذلك على مسلمي إيران بقوة الحديد والنار.

وكان من أبرز هؤلاء الشيوخ شيخهم علي الكركي[3]، الذي يلقبه الشيعة بالمحقق الثاني الذي قربه الشاه طهماسب، ابن الشاه إسماعيل وجعله الآمر المطاع في الدولة، فاستحدث هذا الكركي بدعًا جديدة في التشيّع، فكان منها: التربة التي يسجد عليها الشيعة الآن في صلواتهم. وقد ألّف فيها رسالة سنة (٩٣٣هـ)[4]، كما ألف رسالة في تجويز السجود للعبد[5]، وذلك مسايرة للسلطان إسماعيل الصفوي الذي كان يغلو فيه أصحابه حتى إنهم يعبدونه ويسجدون له، ولذا قال الحيدري بأن إسماعيل خرج عن جادة الرفض، وادعى الربوبية، وكان يسجد له عسكره[6].

وكانت بدعه الكثيرة في المذهب الشيعي داعية للمصنفين من غير الشيعة

---

(١) «الفكر الشيعي» (ص٤١٥).
(٢) «لمحات اجتماعية» (ص٥٩).
(٣) علي بن هلال الكركي، هلك سنة (٩٤٨هـ).
(٤) «الفكر الشيعي» (ص٤١٦) عن ترجمته في «روضات الجنات» (ص٤٠٤).
(٥) «لمحات اجتماعية» (ص٦٣).
(٦) «عنوان المجد» (ص١١٦-١١٧).

إلى تلقيبه بمخترع الشيعة[١]، وقد ألف رسالة في لعن الشيخين رضي الله عنهما سماها «نفحات اللاهوت في لعن الجبت والطاغوت»[٢]، ويقال: إنه هو الذي شرع السبّ في المساجد أيام الجُمَع[٣].

كذلك كان من شيوخ الدولة الصفوية المجلسي، والذي شارك السلطة في التأثير على المسلمين في إيران حتى يقال بأن كتابه «حق اليقين» كان سببًا في تشيع سبعين ألف سني من الإيرانيين[٤]، والأقرب أن هذا من مبالغات الشيعة، فإن الرفض في إيران لم يجد مكانه إلا بالقوة والإرهاب، لا بالفكر والإقناع.

ثم نشأ الجيل اللاحق في جو المآتم الحسينية السنوية التي طورها الصفويون ليمتلئ الناشئ بتأثيرها حقدًا وغيظًا حتى لا يكاد يستمع بسبب ذلك إلى حجة أو برهان، وكان لكتاب المجلسي «بحار الأنوار» أثره في إشاعة الغلو بين الشيعة، حيث جاء قراء التعزية، وخطباء المنابر فصاروا يأخذون منه ما يروق لهم، ويملأون أذهان العامة بالغلو والخرافة.

وقد كان هذا الكتاب من أوائل المؤلفات التي طبعت على نطاق واسع في العهد القاجاري، وقد وردت منه إلى العراق نسخ كثيرة مما أدى إلى انتشار معلوماته الغثة في أوساط الشعب العراقي على منوال ما حدث في إيران[٥].

كذلك لا ينسى الجانب الآخر من آثار الدولة الصفوية، وذلك في حروبها

---

(١) «النواقض» الورقة ٩٨ب.
(٢) «الفكر الشيعي» (ص٤١٦).
(٣) «الفكر الشيعي» (ص٤١٦).
(٤) «عقيدة الشيعة» دونلد سن (ص٣٠٢).
(٥) «لمحات اجتماعية» (ص٧٧-٧٨).

لدولة الخلافة الإسلامية، وتعاونها مع الأعداء من البرتغال ثم الإنجليز ضد المسلمين، وتشجيعها لبناء الكنائس ودخول المبشرين والقسس، مع محاربتهم للسنّة وأهلها[١].

وإلى يومنا هذا، فإن التشيّع السائد هو التشيّع الصفوي؛ لأن مصادر التلقّي لديهم إلى اليوم هي التي تم اعتمادها ووضعها في العصر الصفوي.

ولم يبق من الشيعة الأولى الذين هم أنصار عليٍّ وأتباعه أحد؛ لأنهم تسموا باسم السنّة، ودخلوا في مسلكهم لمّا رأوا تسمي الغلاة باسم الشيعة، كما حقق ذلك الإمام الدهلوي في «التحفة الاثني عشرية»، ومنهم من بقي متسميًا باسم الشيعة مع بعده عن الغلو، كحال أتباع زيد بن علي، ولذلك يقول ابن حزم عن أتباع الحسن بن صالح بن حي من الزيدية: «إن الثابت عن الحسن بن صالح هو أن الإمامة في جميع قريش، ويتولّون جميع الصحابة إلا أنهم يفضلون عليًّا على جميعهم»[٢]، ومع ذلك فقد انتسب إلى الزيدية بعض الروافض، وهم الجارودية أتباع أبي الجارود الأعمى الرافضي.

---

(١) انظر تفاصيل ذلك في: «تاريخ الصفويين» (ص٩٣) وما بعدها، وانظر: «حاضر العالم الإسلامي» للدكتور جميل المصري (ص١١٧).

(٢) «الفصل» (٢/٢٦٦).

المبحث الأول:

الصلة بين الأقدمين والمعاصرين في مصادر التلقي

إن وحدة مصادر التلقّي هي العامل الأول والأخير في اتفاق الاعتقاد والوجهة عند أية طائفة من الطوائف، وهي التي تصل اللاحقين بالسابقين.

والشعية المعاصرون قد اعتمدوا في التلقّي على أصولهم القديمة المجموعة في الكتب الأربعة الأولى، وهي: الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه. كما قرر ذلك طائفة من شيوخهم كآغا بزرك الطهراني في الذريعة[1]، ومحسن الأمين في أعيان الشيعة[2]، وغيرهما[3].

قال شيخهم وآيتهم في هذا العصر عبد الحسين الموسوي عن كتبهم الأربعة: «وهي: الكافي والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، وهي متواترة، ومضامينها مقطوع بصحّتها، والكافي أقدمها وأحسنها وأتقنها»[4].

فبعد هذا، هل يختلف المعاصرون عن طبقة الكليني وأمثالها من الغابرين وهم يرجعون إلى مَعِين واحد ومصدر واحد؟

بالطبيعي لن يختلفوا، ولا سيما في الأصول الأساسية، لكن الأمر لم يقتصر على هذا الحد.

بل عدّ شيوخهم المعاصرون ما جمعه متأخروهم في القرن الثاني عشر

---

(١) «الذريعة» (١٧/ ٢٤٥).
(٢) «أعيان الشيعة» (١/ ٢٨٠).
(٣) انظر: مقدمة «سفينة البحار».
(٤) «المراجعات» (ص٣١١).

والثالث عشر والتي كان آخرها ما جمعه شيخهم النوري[(١)] المتوفى سنة (١٣٢٠هـ) في كتابه مستدرك الوسائل - عدوها مصادر للتلقي، وسمّوها «الكتب الأربعة المتأخرة»، وبغض النظر عن اعتمادهم لروايات سجلت في القرن الرابع عشر عن الأئمة في العصر الأول، وما يقال في ذلك، فإن تلك الكتب - ما عدا مستدرك الوسائل - قد أُلّفت وجمعت إبّان الحكم الصفوي، لذلك حوت من الغلو والبلاء ما لم يخطر ببال الشيعة السابقين، كما ترى في البحار للمجلسي، وأصبحت - مع ذلك - عمدة عند شيعة هذا العصر، وهذا يعني بطبيعة الحال تطورًا خطيرًا عند المعاصرين ينقلهم إلى دركات من الضلال والتطرف.

وليس ذلك فحسب، بل إن المعاصرين اعتمدوا عشرات المصادر التي وصلتهم منسوبة لسابقيهم، واعتبروها في المنزلة والاحتجاج كالكتب الأربعة الأولى، كما تجد ذلك في مقدمات تلك المصادر، وهذا منهم متابعة لشيخ الدولة الصفوية المجلسي الذي عدها في «بحاره» بهذه المنزلة.

وليس هذا فقط، بل إن بعض مصادر الإسماعيلية قد أصبحت عمدة عند المعاصرين من الاثني عشرية مثل كتاب «دعائم الإسلام» للقاضي النعمان بن محمد بن منصور، المتوفى سنة (٣٦٣هـ) وهو إسماعيلي، كما تؤكد ذلك بعض مصادر الاثني عشرية نفسها[(٢)]، ومع ذلك فإن كبار شيوخهم المعاصرين

(١) وهو كما يلقبه محب الدين الخطيب «المجوسي اللعين، صاحب فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب».

(٢) قال الشيعي الاثنا عشري ابن شهراشوب (٥٨٨هـ) : «القاضي النعمان بن محمد ليس بإمامي» (معالم العلماء ص١٣٩) . وأنت تلاحظ أن الاثني عشرية - كما سلف - تعتبر من ينكر إمامًا من الأئمة كمن جحد نبوة أحد الأنبياء، أي: أنه كافر، والإسماعيلي ينكر إمامة كل الأئمة بعد جعفر الصادق، ومع ذلك تتلقى الاثنا عشرية عن الإسماعيلية، ومعنى ذلك أنها تتلقى دينها من كفار.

يرجعون إليه[١].

ويشير بعض علماء الاثني عشرية المعاصرون إلى وحدة الأصل في التلقّي بين الإسماعيلية والاثني عشرية، فيقول: «وإذا لم يكن الفاطميون على المذهب الاثني عشري، فإن هذا المذهب قد اشتد أزره ووجد منطلقًا في عهدهم فقد عظم نفوذه ونشط دعاته، ذلك أن الاثني عشرية والإسماعيلية وإن اختلفوا من جهات، فإنهم يلتقون في هذه الشعائر بخاصة في تدريس علوم آل البيت، والتفقه بها، وحمل النّاس عليها»[٢].

وقد جاء في دائرة المعارف عن انفتاح الاثني عشرية على غلاة هذا القول: «على أن الحدود لم تقفل تمامًا أمام الغلاة، يدل على ذلك التقدير الذي دام طويلًا للكتاب الأكبر للإسماعيلية وهو كتاب (دعائم الإسلام)»[٣].

ومن يطالع بعض الكتب الإسماعيلية يرى وفاقًا في جملة من الروايات بين الطائفتين[٤].

وهذا كله يعني أن هذه الطائفة في العصر الحاضر، قد وضعت نفسها في بحر مظلم عميق تتقلب بها أمواجه، حينما ارتضت أن تضع معظم ما وصلها من كتب السابقين مصادر معتمدة لها.

وقد قامت في هذا العصر حركة نشطة لبعث التراث الشيعي القديم

---

(١) مثل الخميني في كتابه «الحكومة الإسلامية» انظر: (ص٦٧).

(٢) «الشيعة في الميزان» محمد جواد مغنية (ص١٦٣).

(٣) «دائرة المعارف الإسلامية» (١٤/ ٧٢).

(٤) من الأمثلة لذلك أنه يردُ حديثهم «من لم يؤمن برجعتنا فليس منا» في كتب الإسماعيلية. انظر: (ص٤٩) من مسائل مجموعة ضمن كتاب «أربعة كتب إسماعيلية»، كما جاء ذلك في كتب الاثني عشرية.

وتعريف النّاس به وترويجه بينهم، وهذا التراث مليء بالطعن في كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ، ومليء باللعن والتكفير والتخليد بالنّار لرجال الصدر الأول للإسلام، وفي مقدمتهم الخلفاء الثلاثة، وبعض أمّهات المؤمنين، ومن معهم المهاجرين والأنصار ممن رضي الله عنهم ورضوا عنه بنص القرآن.

وحركة النشر هذه قام بها علماء من أشهر مجتهدي الشيعة في هذا العصر، وعلى كثير من هذه الكتب تصحيحاتهم، وتعليقاتهم وتقريظاتهم، ومع هذا لم نر اعتراضًا ولا انتقادًا من أحد منهم لما في هذه الكتب من كفر وإلحاد، أليس في ذلك إقرارًا من هؤلاء لما فيها؟

وقد توجه د. علي السالوس إلى أحد علماء الشيعة المعاصرين، وسأله عن رأيهم فيما اشتمل عليه أصول الكافي من روايات طافحة بالغلو فأجابه - كتابة بخطه -:

«أما الروايات التي ذكرها شيخنا الكليني في كتابة الكافي فهي موثوقة الصدور عندنا... وما ورد في الكافي أن الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل، وأنهم إذا شاء أن يعلموا علموا، ويعلمون متى يموتون ولا يموتون إلا باختيار منهم، ويعلمون علم ما كان وما يكون، ولا يخفى عليهم الشيء، لاشك أنهم أولياء الله، وعباده الذين أخلصوا في الطاعة»، ثم ذكر قولًا عن أئمتهم وهو: «قولوا فينا ما شئتم، ونزهونا عن الربوبية»[1].

وهذا لا يحتاج إلى تعليق إذ أقرّ وصف أئمته بما لا ينبغي إلا للخالق جُلّ شأنه، وليس هذا هو رأي الكفائي وحده في مضامين أصول الكافي المتضمنة

(١) حديث لكاظم الكفائي نشره علي السالوسي بخط الكفائي (انظر: فقه الشيعة ص٢٦٥).

للغلو في الأئمة، بل للخنيزي الذي ألّف كتابًا يدعو فيه إلى وحدة أهل السنّة والإمامية جوابٌ عن هذه المسائل لا يخالف جواب الكفائي في حقيقته[1]، مع أنه يقرر ذلك في كتاب قد وضع بأسلوب التقية؛ لأنه منشور للدعوة إلى الوحدة المزعومة بينهم وبين أهل السنّة، والتي هي في حقيقتها تبشير بالرفض في صفوف أهل السنّة.

وكذلك أجاب شيخهم الآخر لطف الله الصافي على محب الدين الخطيب الذي عرض في خطوطه العريضة بعض عناوين أبواب الكافي الطافحة بالغلو[2]، فأجاب الصافي: بـ«أن الأبواب المعنونة في الكافي ليست إلا عناوين لبعض ما ورثوا عن جدهم رسول الله ﷺ»[3].

بل إن تلك المصنفات التي حوت ذلك الغلو، هي موضع الفخر والتباهي عند المعاصرين.

استمع لأحد آياتهم يتحدث عما تركه أئمته من آثار تدل بزعمه على إمامتهم يقول: «إن لهم آثارًا تدل على تلك الإمامة المقصودة، ولا أريد أن أدلك على مجاميع عديدة رويت عنهم وألّفت في عصورهم أو ما قاربها... أمثال: تحف العقول، وبصائر الدرجات، والخرائج والجرائح، واحتجاج الطبرسي، والخصال، والتوحيد للصدوق.. إلى ما يكثر تعداده، بل إنما أريد أن أدلك على أثر واحد جامع، وفيه القدح المعلى لكل إمام، ألا وهو أصول الكافي لثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني، وقد ألّف هذا الكتاب النفيس في عشرين عامًا، وأثبت فيه لكل إمام في كتبه وأبوابه من الأحاديث ما ينبيك

(١) «الدعوة الإسلامية» (١/ ٢٧-٢٨).

(٢) انظر: «الخطوط العريضة» (ص٢٩).

(٣) «مع محب الدين في خطوطه العريضة» (ص١٤٩).

على أن ذلك الفرات السائغ يمتد من ينبوع الفيض الإلهي، وأن النّاس فارغة الحقائب عن مثل تلك النفائس»[١].

ثم مضى يعظم من أمر أصول الكافي حتى طلب من القارئ أن يراجع أبوابه ليعرف الحقيقة[٢].

والحقيقة أن هذا «الكافي» قد جمع من الغلو والكفر ما لا يخطر بالبال، ويكفي النظر في أبوابه فضلًا عن مراجعة أخباره.

(١) «الشيعة والإمامة» لمحمد رضا المظفر (ص١٠١).
(٢) «مع محب الدين الخطيب في خطوطه العريضة» (ص١٠٢).

المبحث الثاني:

موقف الشيعة المعاصرين مما افتراه سلفهم من الزنادقة الملحدين في القرآن الكريم

فرية «التحريف» ابتدأ القول بها الروافض في القرن الثاني، ونسبت إلى هشام بن الحكم، وشيطان الطّاق، وكان من أسبابها أنهم لم يجدوا ما يقنعون به أتباعهم على ما يدعون، وذلك لخلو كتاب الله من النصّ على أئمتهم وعقائدهم.

ولكن ما إن جاء القرن الرابع حتى رمتهم الأمّة عن قوس واحدة وكفّروهم لسقوطهم في هذه الهاوية الشنيعة، فأعلن كبيرهم: (ابن بابويه) براءة الشيعة من هذه العقيدة، وأن من نسب إليهم ذلك فهو كاذب، وتبعه (ابن المرتضى)، و(الطوسي) ثم (الطبرسي).

وقد سجّلت هذه المقالة في أول كتاب ظهر لهم وهو الذي يسمونه (أبجد الشيعة)، وهو كتاب سليم بن قيس، والذي كشف بعض شيوخهم عن أمره، وأنه موضوع، ومؤلفه مجهول، ثم شاعت وانتشرت في مصادرهم حتى إن عالمهم المجلسي صاحب «بحار الأنوار» جعلها في الكثرة والتواتر تساوي أخبار الإمامة التي هي لب التشيّع وجوهره، ورأى أن ترك الاعتماد على أخبار التحريف يستلزم عندهم رفع الاعتماد على أخبارهم - رأسًا -، يقول: «وعندي أن الأخبار في هذا الباب متواترة معنىً، وطرْح جميعها يوجب رفع الاعتماد عن الأخبار رأسًا، بل ظني أن الأخبار في هذا الباب لا تقصر عن أخبار الإمامة»[1].

---

(١) «مرآة العقول»: (٢/ ٥٣٦).

وقال شيخهم المفيد: «إن الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد ﷺ باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان»(١).

ويقول عالمهم الطبرسي عن أخبارهم في الطعن في القرآن: «وهي كثيرة جدًّا حتى قال السيد نعمة الله الجزائري في بعض مؤلفاته كما حكي عنه أن الأخبار الدالة على ذلك تزيد على ألفي حديث»(٢)، وقال ثقتهم محمد صالح المازندراني (ت ١٠٨١): «.. وإسقاط بعض القرآن وتحريفه ثبت من طرقنا بالتواتر معنًى، كما يظهر لمن تأمل في كتب الأحاديث من أولها إلى آخرها»(٣).

وذكر شيخهم نعمة الله الجزائري أن القول بصيانة القرآن وحفظه: «يفضي إلى طرح الأخبار المستفيضة، بل المتواترة الدالة بصريحها على وقوع التحريف في القرآن.. مع أن أصحابنا ﷺ قد أطبقوا على صحتها والتصديق بها»(٤).

ويرى عالمهم الطبرسي أنه لا ينبغي عندهم النظر في أسانيدها لتواترها من طرقهم، يقول: «إن ملاحظة السند في تلك الأخبار الكثيرة توجب سد باب التواتر المعنوي فيها، بل هو أشبه بالوسواس الذي ينبغي الاستعاذة منه»(٥).

والخوئي مرجع الشيعة في العراق وغيره اليوم يقول: «إن كثرة الروايات –

---

(١) المفيد: «أوائل المقالات»: ص ٩٨.
(٢) الطبرسي: «فصل الخطاب»: ص ١٢٥ (مخطوط).
(٣) محمد المازندراني: شرح جامع «الكافي»: (١١/ ٧٦).
(٤) نعمة الله الجزائري: «الأنوار النعمانية»: (٢/ ٣٥٧، ٣٥٨).
(٥) «فصل الخطاب»: الورقة ١٢٤ (مخطوط).

على وقوع التحريف في القرآن - تورث القطع بصدور بعضها عن المعصومين ولا أقل من الاطمئنان بذلك، وفيها ما روي بطريق معتبر..»[(١)].

ويقول شيخهم محسن الكاشاني: «المستفاد من الروايات من طريق أهل البيت أن القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أُنزل على محمد، بل منه ما هو خلاف ما أنزل الله، ومنه ما هو مغيّر محرّف، وأنه قد حذف منه أشياء كثيرة منها: اسم علي في كثير من المواضع ومنها لفظة آل محمد غير مرة، ومنها أسماء المنافقين في مواضعها، ومنها غير ذلك، وأنه ليس أيضًا على الترتيب المرضي عند الله وعند رسوله»[(٢)].

وبعد هذه الاعترافات من علمائهم وأساطينهم أجدني غير محتاج إلى الإكثار من الأمثلة والشواهد[(٣)]، من كتبهم، ففي هذه الشهادات كفاية وعبرة لتورط القوم.

فماذا يقول شيعة العصر الحاضر عن هذه القضية التي تحول بينهم وبين الإسلام، وهم يسطرون في الدعوة للتقارب مع أهل السنّة، ويرفعون شعار الوحدة الإسلامية؟!

نستطلع فيما يلي آراء المعاصرين في «فرية التحريف» التي شاع الحديث عنها في كتب لشيعة. فماذا نجد؟

نجد اتجاهات أربعة مختلفة:

---

(١) الخوئي: «البيان»: ٢٢٦، ولم يستطع الخوئي رد هذه الروايات وحاول تأويلها بما سيأتي ذكره ومناقشته في باب (آراء دعاة التقريب).

(٢) محسن الكاشاني: «تفسير الصافي» - المقدمة السادسة.

(٣) وقد جمعت منها مادة كبيرة يعلم الله كم تألمت وأنا أقرأها وأجمعها، وكم أشفقت على قوم اعتمدوا في دينهم على كتب حوت هذا الغثاء.

الاتجاه الأول: إنكار وجودها في كتبهم أصلًا.

الاتجاه الثاني: الاعتراف بوجودها ومحاولة تبريره.

الاتجاه الثالث: المجاهرة، والاحتجاج على هذا الافتراء.

الاتجاه الرابع: التظاهر بإنكار هذه الفرية، ومحاولة إثباتها بطرق ماكرة خفيّة.

الاتجاه الأول: إنكار وجودها في كتبهم أصلًا:

لقد اتّجه صنف من شيوخهم إلى إنكار وجودها أصلًا، ومن هؤلاء عبد الحسين الأميني النجفي في كتابه الغدير، وذلك حينما رد على ابن حزم ما نسبه إلى الشيعة من القول بهذه المقالة، فقال هذا النجفي: «ليت هذا المجترئ أشار إلى مصدر فريته من كتاب للشيعة موثقة به، أو حكاية عن عالم من علمائهم تقيم له الجماعة وزنًا، بل نتنازل معه إلى قول جاهل من جهالهم، أو قروي من بسطائهم أو ثرثار، كمثل هذا الرجل يرمي القول على عواهنه، وهذه فرق الشيعة في مقدمتهم الإمامية مجمعة على أن ما بين الدفتين هو ذلك الكتاب لا ريب فيه»[(١)] .

ويقول عبد الحسين شرف الدين الموسوي: «نسب إلى الشيعة القول بالتحريف بإسقاط كلمات وآيات فأقول: نعوذ بالله من هذا القول ونبرأ إلى الله من هذا الجهل، وكل من نسب هذا الرأي إلينا جاهل بمذهبنا أو مفتر علينا، فإن القرآن الحكيم متواتر من طرقنا بجميع آياته وكلماته»[(٢)].

---

(١) «الغدير» ٣/ ٩٤-٩٥، وبمثل هذا الإنكار قال شيخهم الآخر: لطف الله الصافي في كتابه «مع الخطيب في خطوطه العريضة» ص٧١.

(٢) «أجوبة مسائل جار الله» ص٢٨-٢٩.

كما نفى لطف الله الصافي أن يكون كتاب فصل الخطاب قد أُلّف لإثبات هذه الفرية، وقال بأن القصد من تأليفه محاربتها[١]، كما نهض بعضهم للدفاع عن الكليني الذي هو أحد أعمدة هذا الكفر، يقول صاحب عقيدة الشيعة في دفاعه عن الكليني: «النقص لا يدعيه أحد من علماء الإمامية حتى ثقة الإسلام الإمام الكليني رحمه الله (!) فإنه يعتقد بنزاهة القرآن وصيانته عن النقص والزيادة، ومع ذلك فقد تهجم الشيخ أبو زهرة وتحامل عليه وأكثر من الطعن فيه[٢]، وقال: «إن الكليني لا يقول بنقص القرآن، فكيف يجوز لمسلم أن ينسب إليه هذا القول، وكيف جاز للشيخ أبو زهرة أن ينسبه إليه دون تورع، وكيف جاز له أن يهاجمه بتلك المهاجمة القاسية؟».

وأقول: إن الأصل في نسبة ذلك إلى الكليني هم شيوخ الشيعة، وكتابه الكافي شاهد على ذلك وهو عار عليه. وعلى الشيعة أبد الدهر، ولو وقع الكافي في أيدي أئمة الإسلام لكان لهم حكم على الاثني عشرية غير هذا الحكم، وقد اعتمد أبو زهرة - رحمة الله - على ما قاله الكاشاني في تفسير الصافي حينما نسب ذلك إلى الكليني[٣]، والكاشاني هذا من أعمدة المذهب الاثني عشري، فهو صاحب الوافي الجامع لكتبهم الأربعة، والذي يعدونه من المصادر المعتمدة عندهم، كما نسب ذلك أيضًا إلى الكليني خاتمة شيوخهم ومحدثيهم النوري في كتابه: فصل الخطاب[٤] وغيرهما.

فهل يظن هؤلاء أن هذا يخفى على أهل السنّة، وكيف يدافعون عن مثل

---

(١) «مع الخطيب في خطوطه العريضة» ص٦٤-٦٦.
(٢) «عقيدة الشيعة» (ص١٦٢).
(٣) «تفسير الصافي» (١/ ٥٢).
(٤) انظر: «فصل الخطاب» (ص٣٠-٣١).

الكليني الذي سطّر هذا الكفر، ويقعون في صحابة رسول الله ﷺ الذين ورضوا عنه؟!.

النقد:

إن إنكار ما هو واقع لا يجدي شيئًا في الدفاع، وسيؤول من جانب الشيعة ومن جانب المطلعين على كتبهم من أهل السنّة بأنه تقية، فالمسألة اليوم لم تعد تقبل مثل هذا الأسلوب في الرد، فقد فضحتهم مطابع النجف وطهران، وقد كشف المستور، وأبان المخفي شيخهم الطبرسي فيما جمعه في كتابه «فصل الخطاب» فلا ينفع مثل هذا الموقف.

وهذا المسلك في الإنكار يسلكونه في كل مسألة ينفردون بها عن المسلمين، كما نبه على ذلك شيخهم الطوسي في الاستبصار في أكثر من موضع بأن ما كان موضع إجماع من أهل السنّة تجري فيه التقية[1]، وبهذا المبدأ هدموا كل الروايات التي تتفق مع المسلمين، وتعبر عن مذهب آل البيت وعاشوا مع المسلمين بالخداع والتزوير، يوافقونهم في الظاهر ويخالفونهم في الباطن، ولكن هذه التقية سرعان ما تنكشف في الوقت الحاضر، إذ إن كتبهم أصبحت بمتناول الكثيرين.

فالنجفي الذي طلب - في رده على ابن حزم - أن يثبت دعواه بكلام أي فرد من أفراد الشيعة هل يجهل ما جاء في الكافي والبحار، وما صرح به شيوخهم في هذا الضلال مما مضى ذكره، وهل يتصور أن هذا القول ينخدع به أحد في حوزته، وهو كتاب من كتبهم التي سارت على هذا الكفر؟

ومن العجيب، أنّه وهو ينكر وجود تلك المقالة في كتبهم في الجزء الثالث

---

(١) انظر: «الاستبصار» ٤/ ١٥٥.

من كتابه نراه في الجزء التاسع من الكتاب نفسه يصرح هو بهذا الكفر، حيث قال وهو - يتحدث عن بيعة المهاجرين والأنصار لصدّيق هذه الأمة تلك البيعة العظيمة التي جمعت الأمة - وأحبطت مؤامرات أعدائها - قال: «.. بيعة عمّت شؤمها الإسلام وزرعت في قلوب أهلها الآثام، وحرّفت القرآن وبدلت الأحكام»[(١)] .

وهكذا يثبت الرجل ما نفاه، وهذا الأسلوب: الإثبات مرة والإنكار مرة أخرى، والظهور أمام النّاس بأقوال مختلفة، ونصوص متناقضة، مسلك لهم مطّرد في أحديثهم وفي كلام شيوخهم، وقد ورد في أخبارهم بيان للسبب في هذا النهج، وهو عدم وقوف العامة (أهل السنّة) على حقيقة مذهبهم فلا يتعرضون له بشيء[(٢)] .

أما أسلوب عبد الحسين في نفيه لهذا الأسطورة ففيه شيء من المكر والمراوغة، قد لا ينتبه له إلا من اعتاد على أساليبهم وحيلهم، تأمل قوله: «فإن القرآن الحكيم متواتر من طرقنا بجميع آياته وكلماته» ماذا يعني بالقرآن المتواتر من طرقهم؟ هل هو القرآن الذي بين أيدينا أو القرآن الغائب مع المنتظر كما يدعون؟!

إن تخصيصه بأنه متواتر من طريقهم يلمس منه الإشارة للمعنى الأخير؛ ذلك أن القرآن العظيم كان من أسباب حفظه تلك العناية التي بذلها عظيما الإسلام أبو بكر وعمر، وأتمها أخوهما ذو النورين عثمان بن عفان في جمعه وتوحيد رسمه، تحقيقًا لوعده عز وجل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

---

(١) «الغدير» ٩/ ٣٨٨.

(٢) انظر: «أصول الكافي» ١/ ٦٥، «بحار الأنوار» ٢/ ٢٣٦.

ومعتقد الشيعة في الخلفاء الثلاثة معروف، فهذا القرآن إذًا غير متواتر من طرقهم.

أما المحاولة الغبية من لطف الله الصافي وأغا بزرك الطهراني في التستّر على فضيحة الشيعة الاثني عشرية الكبرى، والعار الذي لا يستر: وهو كتاب «فصل الخطاب» فهي محاولة يائسة، لاسيما وأن هذا الكتاب قد خرج من الدوائر الشيعيّة ووصل إلى أيدي السنّة، بل قد وصل إلى أعداء المسلمين ليستفيدوا منه في الكيد لهذا الأمة ودينها.

وقد نصّ في مقدمته على غرضه، وأقام الحجج المزعومة على مراده - كما سيأتي -.

فهل يمكن التستّر عليه وقد جمع كل أساطيرهم، وأقوال شيوخهم بعد أن كانت متفرقة؟

الاتجاه الثاني: الاعتراف بوجودها ومحاولة تبريره:

وقد اتخذ هذا الاعتراف صورًا متعددة، فصنف منهم يعترف بأن عندهم بعض الروايات في تحريف القرآن ولكنه يقول: إنها «ضعيفة شاذة وأخبار آحاد لا تفيد علمًا ولا عملًا ، فإما أن تؤول بنحو من الاعتبار أو يضرب بها الجدار»[١].

وصنف يقول بأنها ثابتة، ولكن «المراد في كثير من روايات التحريف من قولهم عليه السلام: كذا نزل هو التفسير بحسب التنزيل في مقابل الباطن والتأويل»[٢].

---

(١) «أصل الشيعة» محمد حسين آل كاشف الغطاء ص٦٣-٦٤.

(٢) «الميزان في تفسير القرآن» الطبطبائي (١٢/ ١٠٨).

وصنف ثالث يقول بأن القرآن الذي بين أيدينا ليس فيه تحريف، ولكنه ناقص قد سقط منه ما يختص بولاية علي «وكان الأولى أن يعنون المبحث تنقيص - كذا - الوحي أو يصرح بنزول وحي آخر وعدمه حتى لا يتمكن الكفّار من التمويه على ضعفاء العقول بأن في كتاب الإسلام تحريفًا باعتراف طائفة من المسلمين»[١].

وصنف رابع يقول: نحن معاشر الشيعة نعتقد بأن هذا القرآن الذي بين أيدينا الجامع بين الدفتين (كذا يعني المجموع) هو الذي أنزله الله تعالى على قلب خاتم الأنبياء ﷺ من غير أن يدخله شيء بالنقص أو بالزيادة، كيف وقد كفّل - كذا - الشارع بنفسه تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩]. على أننا معاشر الشيعة (الاثني عشرية) نعترف بأن هناك قرآنًا كتبه الإمام علي ﵁ بيده الشريفة، بعد أن فرغ من كفن رسول الله ﷺ وتنفيذ وصاياه، فجاء به إلي المسجد فنبذه الفاروق عمر بن الخطاب قائلًا للمسلمين: حسبنا كتاب الله وعندكم القرآن، فرده الإمام إلى بيته ولم يزل كل إمام يحتفظ عليه كوديعة إلهيّة إلى أن ظلّ محفوظًا عند الإمام المهدي القائم عجل الله تعالى فرجنا بظهوره[٢].

واتجاه خامس يقول: «وقع بعض علمائنا المتقدمين بالاشتباه فقالوا بالتحريف ولهم عذرهم، كما لهم اجتهادهم، وإن أخطأوا بالرأي، غير أنا حينما فحصنا ذلك ثبت لنا عدم التحريف فقلنا به وأجمعنا عليه»[٣].

وفريق سادس يقول بأن هذه الفرية، إنما ذهب إليها من لا تمييز عنده

---

(١) «الذريعة» أغابزرك الطهراني (٣/ ٣١٣-٣١٤).

(٢) «الإسلام على ضوء التشيّع» ص٢٠٤.

(٣) «الشيعة والسنة في الميزان» محاكمة بقلم س خ، نشر نادي الخاقاني ص٤٨-٤٩.

بين صحيح الأخبار وسقيمها من الشيعة وهم الإخباريون، أما الأصوليون فهم ينكرون هذا الباطل[١].

النقد:

نبدأ في مناقشة الآراء السابقة على حسب ترتيب عرضها:

أولًا: إن القول بأن تلك الأساطير هي في مقياس الشيعة روايات ضعيفة شاذة يردّ عليه ما ردده طائفة من شيوخهم من القول باستفاضتها وتواترها كالمفيد والكاشاني، ونعمة الله الجزائري وغيرهم، بل إن المجلسي جعل أخبارها كأخبار الإمامة في الكثرة والاستفاضة - كما سلف -، كما أن هذه المقالة قد أصبحت مذهبًا لطائفة من كبار شيوخهم.

ومع ذلك فإن هذا الحكم من كبير علماء الشيعة على تلك الروايات بالشذوذ مع كثرتها التي اعترف بها شيوخهم تدل على شيوع الكذب في هذا المذهب بشكل كبير، وهذا الحكم المعلن - إن كان بصدق - ينبغي أن يكون دافعًا للحكم على عقائد الشيعة الأخرى التي شذّت بها عن المسلمين ، كما ينبغي أن يكون منطلقًا لنقد رواياتهم وجرح رجالهم ، فمن روى تلك الروايات وجعلها مذهبه لا ينبغي أن يوثق به كالكليني وإبراهيم القمي الذين كان لهما النصيب الأكبر في تأسيس هذا الكفر في مذهب الشيعة وإشاعته بينهم، ولكن صاحب هذا القول، وهو محمد حسين آل كاشف الغطاء يعظم بعض ملحدي الشيعة، الذين يجاهرون بهذا الكفر فيقول عن النوري الطبرسي صاحب فصل الخطاب: «حجّة الله على العالمين، معجب الملائكة بتقواه، من لو تجلى الله

---

(١) انظر: تعليق الطبطبائي على «الأنوار النعمانية» ٢/ ٣٥٩.

لخلقه لقال: هذا نوري، مولانا ثقة الإسلام حسين النوري»[1]، وهذا المديح جاء بعد اقتراف النوري الطبرسي لجريمته.

ثانيًا: أما القول بأن المقصود بروايات الشيعة في هذا هو تحريف بعض النصوص التي نزلت لتفسير آيات القرآن فهذا تأكيد للأسطورة، وليس دفاعًا عنها؛ ذلك أن من حرّف وردّ وأسقط النصوص النازلة من عند الله والتي تفسر القرآن وتبينه، هو لرد وتحريف الآيات أقرب، ومن لم يكن بأمين على المعنى كيف يؤتمن على اللفظ؟ ثم إذا فقدت المعاني ما قيمة الألفاظ؟ ثم كيف يكون تفسير الصحابة هو تحريف في نظر هذه الفئة، وتحريفات القمي والكليني والمجلسي لمعاني القرآن هي التفسير، والتي لا يشكّ من له أدنى صلة بلغة العرب أنها إلحاد في آيات الله وتحريف لها، وإذا فقدت معاني القرآن وغابت مع المنتظر فكيف تهتدي الأمة بآياته أم تبقى الأمة ضائعة تائهة؟!

ثم إنك ترى أن النموذج الذي أخرجوه لنا على أنه من معاني القرآن الوارد عن الأمة يكفي مجرد تأمله لمعرفة كذبة فكيف يجعل هو التفسير الإلهي الذي رده الصحابة كما يفترون؟!

على أن هذا التأويل لنصوص الأسطورة لا يتلاءم مع كثير من تلك الروايات؛ إذ إن في رواياتهم المفتراة التصريح بأن النصّ القرآني قد شابه - بزعمهم - تغيير في ألفاظه وكلماته.

فهذا التأويل ليس بمخرج سليم من هذا العار والكفر، والموقف الحقّ هو ردها ورد مرويات من اعتقدها لأنه ليس من أهل القبلة.

ثالثًا: أما القول بأن القرآن ناقص وليس بمحرف، فهذا كسابقه ليس بدفاع

(١) مقدمة «كشف الأستار» لحسين النوري الطبرسي، مطبعة مؤيد العلماء الجديدة بقم ١٣١٨.

ولكنه تأكيد لأساطيرهم، وطعن في كتاب الله بما يشبه الدفاع، فكيف تهتدي الأمة بقرآن ناقص، ومن قدر واستطاع على إسقاط قسم منه هو قادر على تحريف ما بقي، ولكن الشيء من معدنه لا يستغرب فصاحب هذا القول هو أغا بزرك الطهراني، وهو تلميذ النوري صاحب «فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب».

ولذلك ترى هذا الطهراني، يحاول خداع المسلمين بزعمه أن مؤلف فصل الخطاب شافهه أنه أراد الدفاع عن القرآن وإنما أخطأ في العنوان[(١)]، فهو يحاول أن يتستّر على معتقده الباطل بأساليب من المكر والمراوغة، وهاهو ينكشف بهذا الدفاع فهو يصرّح بأن للقرآن بقيّة، وأن للوحي الإلهي تكملة، وأن الأولى أن يُعَنون بدل التحريف بعنوان «نقص القرآن أو نزول وحي إلهي آخر»، ويزعم أن في هذا دفاعًا عن القرآن أمام الأعداء؟ وهذا هو مبلغ دفاعه عن القرآن والإسلام - سبحانك هذا بهتان عظيم -.

رابعًا: أما ما قاله المصنف الرابع بوجود قرآن عند منتظرهم، فهذا يعني أن الدين لم يكمل، والله يقول ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة ٣] ثم ما فائدة العبادة من كتاب غائب مع منتظر مضى على احتجابه - المزعوم - قرون، فإن كان لابد منه فما حكم الشيعة على ما مضى من القرون بما فيهم أسلافهم من الشيعة هل هم على ضلال، وإن كانت الأمّة تهتدي بدونه فما قيمة كل هذه الدعاوى؟!

الحقيقة أن كل هذه "الترهات" لإقناع أتباعهم بما عليه الرافضة من شذوذ لا شاهد لها من كتاب الله، فحالوا التلبيس على الأتباع والتغرير بهم بأن

(١) ذكر ذلك في كتابه «أعلام الشيعة»، الجزء الأول، من القسم الثاني: ص٥٥٠.

دليلها يوجد في القرآن الآخر، أو الكامل، أو المفسر الغائب مع المنتظر.

ثم إن مسألة وجود قرآن آخر، ومسألة الطعن في كتاب الله سبحانه هما في كتب الشيعة الأساسية مسألة واحدة لا تنفصل إحداهما عن الأخرى، فهم يزعمون أن عليًا جمع القرآن بتمامه وجاء به إلى الصحابة فردوه وألفوا قرآنًا حذفوا منه ما يتصل بولاية علي.. وبقي القرآن المزعوم يتوارثه الأمة حتى وصل إلى المنتظر؟

فهذا الرافضي ومن على منهجه أراد الخداع والتلبيس، فتراه يتدرج بالقارئ المسلم لإقناعه بهذه الفرية بإطلاعه على أحد وجوهها.

خامسًا: أما الفئة الخامسة الذين يقولون بأن القول بالتحريف رأي خاطئ، وضلال سابق كنا نذهب إليه ثم تبين لنا الحقّ فعدلنا عنه، فإنه ليسر المسلم أن يرجعوا عن هذا الملف الفاسد، ولكن هذا القول قد يكون للتقية أثر فيه، ذلك أن أصحاب هذه المقالة والكتب التي حوت هذا الكفر، هي محل تقدير عند هؤلاء، وصدق الموقف في هذه المسألة يقتضي البراءة من معتقديها وكتبهم كالكليني وكتابة الكافي، والقمي وتفسيره وغيرهما ممن ذهب إلى هذا الكفر، فكيف يكونون إلى اليوم موضع القدوة، ومحل الثقة، تعتمد كتابهم كمصادر في تلقي العقيدة والشريعة، ويوثق بأقوالهم ويقتدى بأفعالهم؟!

ثم إن القول بأن الاثني عشرية أجمعهم رجعوا عن هذا منقوض بصنيع عالمهم المعاصر حسين النوري الطبرسي في كتابه «فصل الخطاب»، والذي ألّفه لإثبات هذه الفرية - كما سلف -.

وهو منقوض أيضًا بكتاب تحريف القرآن لسيدهم علي تقي بن السيد أبي

الحسن النقوي اللكنهوي - المعاصر -المولود سنة (١٣٢٣هـ) وهو بالأردية[١] وغيرهما من مؤلفاتهم في هذا الضلال، وهو معارض أيضًا بما قدمناه عن أغا بزرك الطهراني والأميني النجفي وغيرهما. فلا تزال فئة منهم يتيهون في هذا الضلال ويضربون فيه بسهم، ثم لِمَ يقال في أمر أجمع عليه المسلمون وهو سلامة كتاب الله سبحانه وحفظ الله له لِمَ يقال إن من خالف فيه له عذره واجتهاده، وهل هي مسألة اجتهادية، وهل فيها عذر وتأويل سائغ..؟

سادسًا: أما ما ذهبت إليه الطائفة الأخيرة من أن هذه المقالة لم يقل بها كل الاثني عشرية وإنما هي مقالة لفرقة منهم وهم الأخباريون الذين لا يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، فهذا قول قاله أيضًا بعض شيوخ الشيعة القدامى وهو الشريف المرتضى، حيث قال: «من خالف في ذلك من الإمامية لا يعتد بخلافهم، فإن الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث (من الشيعة) نقلوا أخبارًا ضعيفة وظنوا صحتها لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحته»[٢].

كما أن القول بأن هذه الفرية خاصة بالأخباريين قالها وأكدها مرجع الشيعة الأكبر في عصره جعفر النجفي المتوفى سنة (١٢٢٧هـ).

ولكنه وهو من الأصوليين يذهب في روايات التحريف الواردة في كتب الشيعة مذهبًا لا يقل خطورة عن رأي إخوانه الأخباريين، حيث قال بعد أن ذكر أن تلك الفرية هي رأي للأخباريين وهو باطل بدلاله العقل والنقل وما علم من الدين بالضرورة، قال: «فلا بد من تنزيل تلك الأخبار، إما على النقص من الكلمات المخلوقة قبل النزول إلى سماء الدنيا، أو بعد النزول إليها قبل

---

(١) «الذريعة إلي تصانيف الشيعة» ٣/ ٣٩٤.

(٢) نقل ذلك عنه: الطوسي في «التبيان» ١/ ٣، والطبرسي في «مجمع البيان» ١/ ١٥.

النزول إلى الأرض، أو على أن نقص المعنى في تفسيره، والذي يقوى في نظر القاصر التنزيل على أن النقص بعد النزول إلى الأرض، فيكون القرآن قسمين: قسم قرأه النبي ﷺ على النّاس وكتبوه وظهر بينهم وقام به الإعجاز، وقسم أخفاه ولم يظهر عليه أحد سوى أمير المؤمنين عليه السلام، ثم منه إلى باقي الأئمة الطاهرين، وهو الآن محفوظ عند صاحب الزمان جعلت فداه»[1].

لم يجرؤ صاحب كشف الغطاء - كما ترى - أن يكذّب تلك الأساطير كما فعل المرتضى، بل تاه في بيداء من التكلّفات والتمحّلات حتى وقع في شر مما فر منه، أو كاد.

لقد زعم أن النبي ﷺ كتم قسمًا من القرآن أنزله الله عليه، ولم يبلغ به أحدًا من أمته سوى علي، وأن عليًّا أخفاه عند أبنائه وهو اليوم عند المنتظر فماذا بعد هذا الافتراء ؟!

الاتجاه الثالث: المجاهرة بهذا الكفر والاستدلال به:

والذي تولى كبر هذا البلاء المدعو حسين النوري الطبرسي المتوفى سنة (١٣٢٠هـ)، الذي ألّف كتابه «فصل الخطاب» لإثبات هذه الأسطورة.

ولربما لأول مرة في التاريخ يحدث هذا الجمع «لأساطير» الشيعة المتفرقة وأقوال شيوخها، والآيات المفتراة التي يزعمونها في كتاب واحد يطبع وينشر، ليصبح فضيحة لهم أبد الدهر، ولو كان للمسلمين قوة وسلطان لعقدت المحاكم لهذا الكتاب وصاحبه وحكم في ضوئه على دخول الاثني عشرية في الإسلام أو خروجها منه، وارتاح المسلمين من شر أولئك المرتزقة

(١) «كشف الغطاء» ص٢٩٩.

الذين ينتشرون في العالم الإسلامي لنشر التشيّع، وأفاق من غرّر به شيوخ الشيعة من أولئك الأتباع الجهلة، الذين لا يدركون من التشيّع إلا أنه حب آل البيت الذي سيدخلهم الجنّة بغير حساب!

لقد قام المؤلف بكشف الغطاء عن عقيدة الشيعة الاثني عشرية في تحريف القرآن وجمع ما تفرق من أخبارهم فيها، ونقل تصريحات شيخهم بتواترها، وأنها تزيد على ألفي حديث، واتّهم صحابة رسول الله بتحريفه والتواطؤ على ذلك، ولم يستثن من ذلك سوى أمير المؤمنين علي، وهذا الاستثناء صوري، إذ إن لازم قوله تواطؤ الجميع، لأن القرآن الذي عند علي والسالم من التحريف بزعمهم لم يظهره علي ولا إبان خلافته..

ثم قدّم - من كتبهم - (١٠٦٢) رواية معظمها تقول في آيات من كتاب الله أنها خطأ ويذكر تصويبها من كتبهم الأسطورية، فيرد ما أجمعت عليه الأمة ويرتضي ما قاله حثالة من الأفّاكين.

كما لم يجبن عن ذكر بعض سور بكاملها تتناقلها الدوائر الشيعيّة، وليس لها ذكر في المصحف، وعلامة الكذب والافتراء واضحة بيّنة في نصّها ومعناها لا يخفى إلا على أعجمي جاهل ولا يروّجها إلا زنديق مغرض.

كما رد على من أنكر التحريف من طائفته وبيّن أن إنكار القدامى كان تقية، وأن من أنكر أخبار التحريف يلزمه ردّ أخبار الإمامة لما بينهما من تلازم.

وهذا الكتاب الذي حوى هذا الكفر قد طبع في إيران سنة (١٢٩٨هـ)، وقد رتّبه مؤلفه - عليه من الله ما يستحق - على ثلاث مقدمات وبابين.

ففي المقدمة الأولى نقل مجموعة من أخبارهم التي تتحدث عن جمع القرآن - حسب تصور هؤلاء الزنادقة - كرواية ثقة دينهم التي تقول: «ما ادعى

أحد من النّاس أنه جمع القرآن كله، كما أنزل إلا كذّاب، وما جمعه وحفظه كما أنزل الله إلا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده».

وهذا مبني على مذهب الشيعة في القول بعصمة رجل واحد وهو علي، وضلال الأمة بأجمعها، وهو من آثار البيئة الفارسية التي تحيط ملوكها بهالة من التقديس.

وما أسخف عقلًا يردّ ما أجمع عليه الصحابة كلهم، ويدّعي أن لا ثقة إلا بقول واحد منهم، مع أن هذه الدعوى لا وجود لها إلا في خيالات هؤلاء الزنادقة، فلم يعرف علي والأمة إلا هذا القرآن.

ثم يواصل نقله عن «قرآن علي» الذي لم يُنقص منه حرف كما يزعمون، فينقل مجموعة من رواياتهم ينتهي القارئ لها إلى أن العقل الشيعي من أسرع العقول إلى تصديق الخرافة، فهو يؤمن بكتاب لا وجود له إلا في أساطيرهم ويكفر بقرآن أجمعت علية الأمّة، بما فيهم الأئمة.

تتحدث هذه الأساطير عن جمع عليّ للقرآن وعرضه على الصحابة وردّ الصحابة له..

فيورد من هذه الروايات خبر الشيعي الذي التقى بمنتظرهم - والذي لم يولد أصلًا - وفيه يقول له المنتظر: «لما انتقل سيد البشر محمد بن عبد الله ﷺ وآله من دار الفناء وفعلا صنما[1] قريش ما فعلا من نصب الخلافة جمع أمير المؤمنين القرآن كله ووضعه في إزار وأتى به إليهم وهم في المسجد، فقال لهم: هذا كتاب الله سبحانه أمرني رسول الله ﷺ أن أعرضه عليكم لقيام الحجّة عليكم يوم العرض بين يدي الله تعالى، فقال له فرعون هذه الأمة

(١) يعنون بهما صديق هذه الأمة وفاروقها، ومن أقاما الإسلام بعد رسول الله.

ونمرودها: لسنا محتاجين إلى قرآنك، فقال له: أخبرني حبيبي محمد صلى الله عليه وآله بقولك هذا وإنما أردت بذلك إلقاء الحجّة عليكم، فرجع أمير المؤمنين إلى منزله، فنادى ابن أبي قحافة بالمسلمين وقال لهم: كل من عنده قرآن من آية أو سورة فليأت بها، فجاءه أبو عبيدة بن الجراح، وعثمان، وسعيد بن أبي وقاص، ومعاوية بن أبي سفيان، وعبد الرحمن بن عوف، وطلحة بن عبيد الله، وأبو سعيد الخدري، وحسان بن ثابت، وجماعات المسلمين وجمعوا هذا القرآن وأسقطوا ما كان فيه من المثالب التي صدرت عنهم بعد وفاة سيد المرسلين صلى الله عليه وآله، فلذا ترى الآيات غير مرتبطة، والقرآن الذي جمعه أمير المؤمنين بخطه محفوظ عند صاحب الأمر عجل الله فرجه وفيه كل شيء حتى أرش الخدش، وأما هذا القرآن فلا شك ولا شبهة في صحته، وأنه من كلام الله سبحانه، هكذا صدر عن صاحب الأمر»[1].

وهذا النص نقلناه رغم طوله، لأن معظم حكاياتهم تدور على ما جاء فيه، فالمسألة أصلًا نابعة من حقد هذه الفئة على صحابة رسول الله ﷺ، وبغضها للدين الذي يحملونه.

فأنت ترى أن الحديث عن مثالب الصحابة وأن من جمع القرآن – بزعمهم – قد أسقطها فأباح هؤلاء بالسر المكنون وكشفوا المستور، وما تخفي قلوبهم أعظم.

ثم إذا رفض الصحابة القرآن – كما يزعمون – فلم يحجب عن الأجيال والقرون التي بعدهم؟ وإذا قامت الحجّة على الصحابة فإنها لم تقم على من بعدهم، وكيف لم يُقم عليٌّ الحجّة وهو في قوة سلطانه إبان خلافته؟

---

(١) «فصل الخطاب» ص٩-١٠.

إن أساطيرهم تنقض نفسها بنفسها، وإذا امتنع الصحابة عن قبوله - كما يزعمون - أليس في الأمّة من يقبله عبر مراحل القرون كلها، وفيهم من صحب الأئمة، والتقى بالمنتظر، وقامت للشيعة دول وسلطان؟ فلماذا يحجب عنهم ويظلّ مع الغائب في سراديبه؟ ألا يؤكد هذا لكل عاقل خرافة هذه الدعوى بغض النظر عن جميع الأدلة الأخرى، بل إن صاحب فصل الخطاب ينقل في هذه المقدمة أخبارًا تقول: إن عليًّا امتنع عن تسليم القرآن الذي جمعه للصحابة حينما طلبوا منه ذلك، واحتجّ بأنه لا يمسه إلا المطهّرون، وأن المطهّرين هم الأئمة الاثني عشر[1].

وهذه قاصمة الظهر، فعليٌّ كما يفترون - هو الذي رفض إبلاغ القرآن، وادّعى أنه خاص به وبولده، وهذا لا يقول به أحد من المسلمين فضلًا عن أمير المؤمنين، فهو كلام المقصود به الإساءة إلى أهل البيت والطّعن فيهم، ولذلك ذهبت بعض فرق الشيعة كالكاملية إلى تكفير أمير المؤمنين عليّ.

وهذه الآثار التي جمعتها كتب الاثني عشرية تؤدي إلى هذا المذهب، فهؤلاء يشايعون الشيطان ولا يشايعون أمير المؤمنين، ومن ينزه أمير المؤمنين من هذه الأباطيل وأمثالها هم شيعته وأنصاره على الحقيقة.

أما المقدمة الثانية عنده فتتضمن صور التحريف التي يزعم وقوعها في كتاب الله سبحانه أو امتناعها، فعرض مجموعة من الصور التي أوحاها له شيطانه: في السورة، والآية، والكلمة، والحرف.

وقرر أن زيادة السورة وتبديلها بأخرى أمر ممتنع؛ لأن الله يقول: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة ٢٣]

---

(١) «فصل الخطاب» ص٧.

فهو يقول بأن القرآن الذي بين أيدي المسلمين لا زيادة فيه أصلًا؛ لأن البشر عاجزون عن الإتيان بسورة من مثله، ولكنه ينقض هذا حينما يزعم أن «نقصان السورة جائز كسورة الولاية»(١).

فهو بهذا يزعم أن في كتاب الله نقصًا، ويمثل لذلك بسورة الولاية، ولا شك أن هذه الدعوى تتضمن زيادة سورة على كتاب الله، وهو قد قرر امتناعها، ثم إن هذه السورة المفتراة يشهد نصّها على كذبها، وهي عبارة عن نص ملفّق، وتركيب متهافت، ومعنى ساقط يتضح من خلاله أن واضعه أعجمي جاهل.

ويقول: إن زيادة آية على القرآن، أو تبديل آية بأخرى هو أيضًا منتف بالإجماع، ثم يناقض ذلك بزعمه أن نقصان الآية غير ممتنع(٢).

أما زيادة كلمة في القرآن فيرى على ضوء أساطيرهم أنها ممكنة، ويمثل لذلك بقوله: كزيادة (عن) في قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ [الأنفال:١]. فهو يفتري أن في القرآن زيادة كلمة (عن)، وغرض الرافضة في هذا الزعم أن الأنفال كانت خاصة لرسول الله ﷺ، ثم هي للأئمة الاثني عشر المعصومين من بعده، والصحابة إنما كانوا يسألون الرسول أن يعطيهم منها على سبيل الصدقة، ولم يكن سؤالها عن حكمها، وهذا لا يتأتى للرافضة إلا بحذف كلمة (عن).

ثم يقول: نقصانها - أي الكلمة - وهو كثير كـ "في عليّ" في مواضع، أي أن اسم علي ورد بزعمهم في القرآن، وحذفه الصحابة، وهذه دعوى لإسكات

(١) «فصل الخطاب» ص٢٤.
(٢) «فصل الخطاب» ص٢٤.

أتباعهم الذين داهمهم الشكّ في مذهبهم الذي لا شاهد له من كتاب الله، وهذا أحد الأساليب القريبة التي دفعت الرافضة للقول بهذه الفرية، وأما الأسباب البعيدة وجذور هذه المقالة فهي هدم التشيّع أصلًا وإبعاد الشيعة عن الإسلام كليًّا.

ثم بعد ذلك يذكر من الصور للتغيّر المزعوم في كتاب الله تبديل الكلمات ويقرر على هدي من خرافاتهم وقوعه فيقول: «كتبديل آل محمد بعد قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران ٣٣]. بآل عمران» وواضح غرض الشيعة من ذلك فهي تبحث بأي وسيلة عما يثبت ذكر أئمتهم في كتاب الله؛ إذ كيف يذكر آل عمران ولا يذكر أئمتهم..؟

ثم يتحدث عن الحرف فيرى بمقتضى أساطيرهم أن زيادته ونقصانه أمر ممكن وواقع، فيقول: «نقصان الحرف كنقصان (همزة) من قوله تعالى: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران ١١٠]، و(يا) في قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾ [النبأ ٤٠]».

والهدف من خلال هذا الافتراء مكشوف، فأمة محمد في قاموس هؤلاء القوم الذين أكل الحقد قلوبهم عليها؛ لأنها فتحت ديارهم وأسقطت عروشهم، ونشرت الإسلام بينهم، هذه الأمة في اعتقادهم ملعونة ضالة ظالمة، ويؤلمهم أن يثني الله سبحانه عليها، فحاولوا أن يجعلوا الثناء خاصًّا بالاثني عشر الذين لم يولد آخرهم أصلًا، فقالوا: إنها ليست الأمّة، بل الأئمة.

وكذلك أرادوا من افترائهم بزيادة الياء في قوله «ترابًا» أرادوا ترابيًا والهدف النسبة إلى علي الذي كان يلقب بأبي تراب، وأن الكافر يقول: يا ليتني كنت ترابيًا أي: من شيعة علي، وما أدري لِمَ لا يتمنى أن يكون من شيعة محمد، وهل عليٌّ أفضل من محمد؟!

إلى آخر هذيانه، الذي عاد على الشيعة بأسوأ العواقب، وأورثها العار إلى الأبد.

المقدمة الثالثة: وعقدها لذكر أقول شيوخ طائفته في تغيير القرآن وعدمه فقال: «اعلم أن لهم في ذلك أقوالًا مشهورها اثنان: الأول: وقوع التغيير والنقصان فيه»، ثم ذكر من قال به من شيوخهم كالقمي في تفسيره، والكليني في الكافي وهما كما قال ممن غلا وأكثرا من الرواية في هذا المذهب، ومثل المجلسي في مرآة العقول، والصفّار في بصائر الدرجات، والنعماني في الغيبة، والعياشي وفرات الكوفي في تفسيرهما، ومفيدهم في المسائل السروية، ومحدثهم البحراني في الدرر النجفية.

وأخذ على هذا المنوال يعدد من مشاهير علماء مذهبه ممن قال بهذه الأسطورة مع تفخيمهم بالألقاب، أو نعت بعضهم بأنه «ممن لم يعثر له على زلّة»، مع أنه يكفيه مقالته هذه إغراقًا في الضلال وزلّةً إلى الكفر، فذكر أسماء شيوخهم وكتبهم في هذا الكفر واستشهد ببعض كلماتهم التي كشفت حقيقة التشيّع في عصوره المتأخرة؛ كنقله لقول شيخهم أبي الحسن الشريف صاحب مرآة الأنوار، والذي ذكر فيه أن هذه المقالة من ضروريات مذهب التشيّع[1].

ثم قال: «الثاني: عدم وقع التغيير والنقصان فيه، وأن جميع ما نزل على رسول الله صلى الله عليه وآله هو الموجود بأيدي النّاس فيما بين الدفتين، وإليه ذهب الصدوق في عقائده، والسيد المرتضى، وشيخ الطائفة في التبيان ولم يعرف من القدماء موافق لهم، إلا ما حكاه المفيد عن جماعة من أهل الإمامة، والظاهر أنه أراد منها الصدوق وأتباعه»[2].

---

(١) انظر: «فصل الخطاب» ص٣٢.

(٢) «فصل الخطاب» ص٣٣.

وأنت تلاحظ - كما أسلفنا - أنه يريد أن يجعل هذه المقالة هي الأصل في التشيّع، وإلا فإن قدماء شيوخ المذهب كانوا بعيدين عن هذا الكفر.. وقد مضى الحديث عن الأصل في الافتراء وبدايته.

ثم ذكر بعض كلمات المنكرين، وناقش إنكارهم لبعض ما جاء في كتبهم من القول بهذه الفرية ليصل إلى أن الإنكار ليس على حقيقته، بل هو من باب الخداع لأهل السنّة[1].

وفي الباب الأول: عرض ما يسميه بـ «الأدلة التي استدلوا بها، ويمكن الاستدلال بها على وقوع التغيير والنقصان في القرآن» فذكر اثنتي عشرة شبهة بعدد أئمته[2].

بقي أن نعرف من هو هذا الملحد المدعو نوري الطبرسي الذي ألف هذا الكتاب في إثبات تحريف القرآن كما يدّعي؟ وما وزنه عند طائفته؟ لأن من يشايع الملحدين ويعظمهم فهو راضٍ بصنيعهم ومقتفٍ لأثرهم

قال عباس القمي صاحب كتاب الكنى والألقاب: «وقد يطلق الطبرسي على شيخنا الأجل ثقة الإسلام الحاج ميرزا حسين بن العلامة محمد تقي النور الطبرسي صاحب مستدرك الوسائل هو نفسه شيخ الإسلام والمسلمين مروج علوم الأنبياء والمرسلين الثقة الجليل والعالم الكامل»[3].

وقال أغا برزك الطهراني في ترجمة النور الطبرسي: «إمام أئمة الحديث والرجال في الأعصار المتأخرة، ومن أعاظم علماء الشيعة وكبار رجال

(١) «فصل الخطاب» ص٣٣ وما بعدها.
(٢) انظر تفصيل الشبه مع الرد عليها في: «أصول مذهب الشيعة» (٣/ ١٠١٤).
(٣) «الكنى والألقاب» (٢/ ٤٠٥).

الإسلام في هذا القرن ... كان الشيخ النوري أحد نماذج السلف الصالح التي ندر وجودها في هذا العصر، فقد امتاز بعبقرية فذّة وكان آية من آيات الله العجيبة، كمنت فيه مواهب غريبة، وملكات شريفة أهلته لأن يعدّ في الطليعة من علماء الشيعة الذين كرسوا حياتهم طوال أعمارهم لخدمة الدين والمذهب، وحياته صفحة مشرقة من الأعمال الصالحة، ومن تصانيفه: فصل الخطاب في مسألة تحريف الكتاب»[(١)].

الاتجاه الرابع: التظاهر بإنكار هذه الفرية مع محاولة إثباتها بطرق ماكرة خفيّة:

درج بعض شيوخهم المعاصرين على التظاهر بإنكار هذه الفرية، والدفاع عن كتاب الله سبحانه، لكنك تلاحظ المنكر في فلتات لسانه، وترى الباطل يحاول دسّه في الخفاء هنا وهناك، ومن أخبث من سلك هذا الطريق شيخهم الخوئي في تفسيره «البيان»؛ فهو يقرر: «أن المشهور بين علماء الشيعة ومحققيهم، بل المتسالم عليه بينهم هو القول بعدم التحريف»، ولكنه يقطع بصحة جملة من روايات التحريف فيقول: «إن كثرة الروايات تورث القطع بصدور بعضها عن المعصومين، ولا أقلّ من الاطمئنان بذلك، وفيها ما روي بطريق معتبر»[(٢)].

وبتتبع رواياتهم وأساطيرهم بهذا الخصوص، ويعتبر رواياتهم التي تتحدث عن مصحف لعلي فيه زيادات ليست في كتاب الله القرآن، وقد ذكرت فيها أسماء الأئمة، وأساطيرهم التي تقول بنقص القرآن، كل ذلك يعتبره ثابتًا عندهم، ولكنه يرى أنه من قبيل التفسير الذي نزل من عند الله وأن تلك الزيادات كانت تفسيرًا بعنوان التأويل وما يؤول إليه الكلام، أو بعنوان التنزيل

(١) «نقباء البشر» (٢/ ٥٤٣-٥٥٠).

(٢) «البيان» ص٢٢٦.

من الله شرحًا للمراد[1].

أما أساطيرهم التي دلّت على التحريف بعنوانه (على حسب تعبيره) وبلغت عندهم باعترافه عشرين رواية، وهو يعني بذلك أساطيرهم التي تقول بأن الصحابة حرّفوا القرآن وبدّلوه، حيث استشهد لذلك بقوله: ما عن الكافي والصدوق بإسنادهما عن علي بن سويد قال: كتبت إلى أبي الحسن كتابًا - إلى أن ذكر جوابه بتمامه وفيه قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ -: اؤتمنوا على كتاب الله فحرفوه وبدلوه.

وكان موقفه من هذه الأساطير هو قبولها، ولكنه يقول بأنها لا تدل على تحريف ألفاظ القرآن فهي ظاهرة الدلالة على أن المراد بالتحريف حمل الآيات على غير معانيها، ولولا هذا التحريف لم تزل حقوق العترة محفوظة، وحرمة النبي منهم مرعية، ولما انتهى الأمر إلى ما انتهى إليه من اهتضام حقوقهم وإيذاء النبي ﷺ فيهم[2].

فهو يزعم بأن الأمّة وفي طليعتهم الصحابة حملوا آيات القرآن على غير معانيها الحقيقية، أما تحريفات الكليني والقمي والعياشي لآيات القرآن فهي التفسير الحقيقي عنده لكتاب الله، فإذا كان هذا مبلغ علم أكبر مراجع الشيعة اليوم، وغاية دفاعه عن كتاب الله، فإن أمر الشيعة اليوم في غاية الخطورة.

وهو لا ينسى وهو يضع هذه السموم هنا وهناك أنه يحاول إطفاء غضب القارئ، ولاسيما حينما يجد أن تأويله عند من عرف نصوصهم وخبر أخبارهم بعيد التصديق، فيقول: «وإذا لم يتم هذا الحمل فلا بد من طرح هذه

---

(١) «البيان» ص٢٢٣ وما بعدها.

(٢) «البيان» ص٢٢٩.

الروايات»[١].

ويقول عن أساطير نقص القرآن عندهم: «أكثر هذه الروايات بل كثيرها ضعيفة السند»، ثم نقل عن بعض علمائهم قوله: «إن نقصان الكتاب مما لا أصل له، وإلا لاشتهر وتواتر نظرًا إلى العادة في الحوادث العظيمة وهذا منها بل أعظمها»[٢].

ثم يقول عن أساطيرهم التي دلت - كما يقول - على وقوع التحريف في القرآن بالزيادة النقصان: وإن الأمة بعد النبي ﷺ غيرت بعض الكلمات وجعلت مكانها كلمات أخرى، وذكر لذلك أمثلة، ومما أورده ما رواه عن العياشي عن هشام بن سالم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ﴾ قال: «هو آل إبراهيم وآل محمد على العالمين فوضعوا اسمًا مكان اسم، أي أنهم غيروا فجعلوا مكان آل محمد آل عمران».

وكان جوابه عن ذلك أنها مخالفة للكتاب والسنّة وإجماع المسلمين على عدم الزيادة في القرآن ولا حرفًا واحدًا حتى من القائلين بالتحريف.

لاحظ مبلغ الخداع؛ فهو بهذا التعقيب على الزمرة الأخيرة من أساطيرهم يوهم القارئ أن ما سبق عرضه من أنواع أساطيرهم ليس بطلانها موضوع اتفاق بين المسلمين، وهو يجعل من يرمي كتاب الله سبحانه بهذه الفرية ممن يعدّ قوله ضمن إجماع المسلمين.

إن هذه المحاولة من شيخ الشيعة هي مجرد غطاء جميل خادع لتحقيق

(١) «البيان» ص٢٣٠-٢٣١.
(٢) «البيان» ص٢٣٣.

هدف خبيث، فهي مؤامرة الهدف منها المساس بكتاب الله بطرق خفية ماكرة، ولذلك لم يثر كتابه فصل الخطاب، بل اعتبر البعض منهم ذلك من قبيل الدفاع عن القرآن، ولقد لاحظت أنه يحاول أن يثبت أسطورته من طرق أهل السنّة بأسلوب غريب ماكر، حيث قال - وهو يتظاهر بالدفاع عن كتاب الله -: «إن القول بنسخ التلاوة هو بعينه القول بالتحريف، وعليه فاشتهار القول بوقوع النسخ في التلاوة عند علماء أهل السنّة يستلزم - في زعمه - اشتهار القول بالتحريف»[(١)].

وقال: «إن الالتزام بصحة هذه الروايات (يعني: روايات نسخ التلاوة) التزام بوقوع التحريف في القرآن»[(٢)]، وقال: «فيمكن أن يدّعي أن القول بالتحريف هو مذهب أكثر علماء أهل السنّة لأنهم يقولون بجواز نسخ التلاوة»[(٣)].

وهذا الكيد الذي سطره شيخ الشيعة في العصر الحاضر ليس جديدًا، فقد ردده بعض الملاحدة من قبل، ورد عليهم أهل السنّة[(٤)].

والأمر واضح بيِّن، والفرق جليّ بين النسخ والتحريف لا يخفى إلا على مغرض صاحب هوى - كما أسلفنا - ذلك أن التحريف من صنع البشر، وقد ذم الله فاعله، قال تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ..﴾ [النساء: ٤٦، المائدة: ١٣].

والنسخ من الله سبحانه. قال عز وجل: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة ١٠٦]. وهو لا يستلزم مسّ كتاب الله

(١) «البيان» ص٢٠١.
(٢) «البيان» ص٢٠١.
(٣) «البيان» ص٢٠٦.
(٤) انظر: «نكت الانتصار» للباقلاني ص١٠٣، حيث دحض هذه الشبهة.

سبحانه بأي حال، وعلماء الشيعة القدامى الذين ينكرون هذه الفرية يقرون به كالطبرسي في مجمع البيان والمرتضى في الذريعة وغيرهما - كما سلف -.

وترى أنه يخادع في القول حينما يقرر: «أن القول بعدم التحريف هو المشهور بل المتسالم عليه بين علماء الشيعة ومحققيهم»[١]، ويستدل على ذلك بما قاله الطبرسي في مجمع البيان في إنكار هذه الفرية، مع أن الطبرسي قرر بعد هذا بصفحات نسخ التلاوة واستدل له، في حين أن الخوئي يرى أن نسخ التلاوة قول بالتحريف، أليس هذا تناقضًا؟!

بل تراه يقول بأن القول بعدم التحريف هو قول علماء الشيعة ومحققيهم، في حين أن مذهب جملة من أساطين شيوخهم المجاهرة بهذا الكفر كالكليني، والقمي، والطبرسي صاحب الاحتجاج وغيرهم من رؤوس هذا الكفر، وهم يعدون عندهم من كبار شيوخهم ومحققيهم، أليس هذا خداعًا؟!

بل الأمر أشدّ من هذا، ذلك أن شيخهم إبراهيم القمي، قد أكثر من أخبار هذه الأسطورة في تفسيره، وكان هذا معتقده مع آخرين من شيوخهم، قال الكاشاني: «وأما اعتقاد مشايخنا في ذلك، فالظاهر من ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني أنه كان يعتقد التحريف والنقصان في القرآن، وكذلك أستاذه علي بن إبراهيم القمي، فإن تفسيره مملو منه وله غلو فيه». ثم ذكر بقية من سار في الإلحاد من شيوخهم[٢].

فأنت ترى أنه يعترف بأن تفسير القمي مملوء من هذا الكفر، ومع ذلك فإن هذا الخوئي الذي يتظاهر بالإنكار يذهب إلى صحّة تفسير هذا القمي،

---

(١) «البيان» ص٢٠٠.

(٢) «تفسير الصافي» المقدمة السادسة ١/ ٥٢.

ويقرر أن روايات تفسيره كلها ثابتة وصادرة من المعصومين، لأنها انتهت إليه بواسطة المشايخ الثقات - كما يزعم - من الشيعة[1].

فتبين من خلال ذلك أن الخوئي صاحب البيان هو في غايته كصاحب فصل الخطاب، إلا أن الأخير استخدم الطريقة المكشوفة، والأول سلك مسلك المكر والاحتيال.

---

(١) «معجم رجال الحديث» ١/ ٦٣، ط الأولى بالنجف ١٣٩٨هـ أو ص٤٩ ط: الثالثة: بيروت ١٤٠٣هـ وقد نقل ذلك بنصه في المقدمة.

المبحث الثالث:

انحرافهم في تأويل القرآن

تضمنت كتب التفسير عند الشيعة - تلك التي يزعمون تلقيها عن آل البيت - تضمنت تأويلاتٍ باطنيةً لآيات القرآن لا تتصل بمدلولات الألفاظ، ولا بمفهومها ولا بالسّياق القرآني، ومن العجيب أن تسند هذه الأكاذيب الفاضحة إلى آل البيت، ويسند معظمها إلى جعفر الصادق!! وهي في حقيقة الأمر طعن مبطّن في الآل، كما أنها إلحاد في آيات الله، وصدّ عن سبيله.. ولكنهم أسندوها لآل البيت حتى ينخدع الأغرار بها.

وهذه التأويلات مدونة في تفاسيرهم المعتبرة عندهم كتفسير القمي وتفسير العياشي، وتفسير البرهان، وتفسير الصافي، كما أن كتبهم المعتمدة في الحديث قد أخذت من تلكم التأويلات بقسط وافر، وعلى رأسها: أصول الكافي للكليني، والبحار للمجلسي وغيرهما.

ويرى بعض الباحثين[1] أن أول كتاب وضع الأساس الشيعي في التفسير هو تفسير القرآن الذي وضعه في القرن الثاني للهجرة جابر الجعفي[2] (ت ١٢٨)، فكان هذا نواة لتفسير شيعي سرعان ما اتسع وأغرق في باطنيته.

فنجد في مصادرهم الأصيلة والمعتبرة لديهم في الحديث والتفسير

---

(١) جولدسيهر: «مذاهب التفسير الإسلامي»: (ص ٣٠٣ - ٣٠٤). وقد ذكرت بعض كتب الشيعة «كتاب التفسير» لجابر الجعفي، انظر: الطوسي: «الفهرست»: ص ٧٠، «أعيان الشيعة»: (١/١٩٦).

(٢) وهو كذّاب عند أهل السنّة وقد مضى بيان ذلك في ترجمته، أما عند الشيعة فأخبارهم في شأنه متناقضة، لكنهم يحملون أخبار الطعن فيه على التقية ويرجحون توثيقه كعادتهم في توثيق من على مذهبهم وإن كان كاذبًا. انظر: «وسائل الشيعة» (٢٠/ ٥١).

وغيرهما آيات كثيرة تُفسّر بـ «الإمامة» وبـ «الولاية».

فما ورد في كتاب الله من آيات تتحدث عن القرآن يفسرونها بالأئمة، كقوله سبحانه: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنزَلْنَا... الآية﴾[(١)] يقولون: (النور نور الأئمة)[(٢)].

وعن أبي السفاتج عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله: ﴿ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَٰذَا أَوْ بَدِّلْهُ﴾ يعني أمير المؤمنين[(٣)].

ويفسرون قوله سبحانه ﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ..﴾[(٤)] بقولهم: «يهدي إلى الإمام»[(٥)]، وفي رواية: «يهدي إلى الولاية»[(٦)].

ويفسرون ما ورد في كتاب الله من الأمر بالتوحيد والنهي عن الشرك بالأمر بولاية علي والنهي بالشرك في ولايته، عن أبي عبدالله في قوله تعالى ﴿.. لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ..﴾[(٧)] قال: «يعني بذلك: لا تتخذوا إمامين إنما هو إمام واحد»[(٨)].

وعن جابر الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال: أما قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ

---

(١) التغابن: آية ٨.
(٢) «الكافي» للكليني عن أبي جعفر، كتاب الحجّة، باب أن الأئمة عليهم السلام نور الله عز وجل (١/ ١٩٤).
(٣) يونس: آية ١٥.
(٤) الإسراء: آية ٩.
(٥) «الكافي» كتاب الحجّة، باب أن القرآن يهدي للإمام: (١/ ٢١٦)، وانظر: «تفسير العياشي»: (٢/ ٢٨٢ -٢٨٣)، و«البرهان»: (٢/ ٤٠٩)، و«الصافي»: (١/ ٩٦٠).
(٦) المصادر السابقة ما عدا الكافي.
(٧) النحل: آية ٥١.
(٨) «تفسير العياشي»: (٢/ ٢٦١)، «تفسير البرهان»: (٢/ ٣٧٣)، «تفسير نور الثقلين»: (٣/ ٦٠).

أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾[1]، يعني أنه لا يغفر لمن يكفر بولاية علي، وأما قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ..﴾[2] يعني لمن والى عليًّا عليه السلام[2]، والروايات في هذا الباب كثيرة، وهي محاولة لهدم الأصل الأول في الإسلام وهو التوحيد، وإعطاء الشرك صفة الشرعية، ومحاولة خطيرة لتفسير التوحيد والشرك والكفر بغير معانيها الحقيقية.

ويؤولون الآيات الواردة في الصلاة بالأئمة والإمامة: عن زرارة عن عبدالرحمن بن كثير عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾[3]، قال: الصلاة: رسول الله، وأمير المؤمنين، والحسن والحسين، والوسطى: أمير المؤمنين، ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ طائعين للأئمة[4].

وعن أبي عبد الله في قوله سبحانه: ﴿.. وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ..﴾[5]، قال: يعني الأئمة[6].

وتأويلهم لكثير من آيات القرآن بالإمامة والأئمة يربو على الحصر، وكأن القرآن لم ينزل إلا فيهم، بل تأويلهم للآيات بالإمامة والأئمة تجاوز حدود الشرع والعقل، ونزل دركًا من العته والبله، لا تفسير له سوى أنه محاولة للهزء

(١) و(٢) النساء: آية ٤٨.
(٢) «تفسير العياشي»: (١/ ٢٤٥- ٢٤٦)، «الصافي»: (١/ ٣٦١)، «البرهان»: (١/ ٣٧٥)، «تفسير نور الثقلين»: (١/ ٤٨٨).
(٣) البقرة: آية ٢٣٨.
(٤) «تفسير العياشي»: (١/ ١٢٨)، وانظر: «تفسير البرهان»: (١/ ٢٣١)، «البحار»: (٧/ ١٥٤).
(٥) الأعراف: آية ٢٩.
(٦) «تفسير العياشي»: (٢/ ١٢)، «البرهان»: (٢/ ٨)، «البحار»: (٧/ ٦٩)، «تفسير نور الثقلين»: (٣/ ١٧).

والسخرية بآيات الله، حتى إنهم يقولون: الأئمة هم النحل[(١)] في قوله سبحانه: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ..﴾[(٢)]، والمجلسي عقد بابًا لذلك بعنوان: (باب نادر في تأويل النحل بهم)[(٣)].

والأئمة هم الأيام والشهور، وعقد شيخهم المجلسي بابًا في ذلك بعنوان: (باب تأويل الأيام والشهور بالأئمة عليهم السلام) ضمّنه طائفة من رواياتهم[(٤)].

والأئمة هم بنو إسرائيل[(٥)] في قوله سبحانه: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[(٦)].

وهم الأسماء الحسنى التي يدعى بها، فيروون عن الرضا عليه السلام قال: إذا نزلت بكم شدة فاستعينوا بنا على الله، وهو قول الله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا..﴾[(٧)] قال – راويهم – قال أبو عبدالله: نحن والله الأسماء الحسنى الذي لا يقبل – كذا – من أحد إلا بمعرفتنا، قال: فادعوه بها[(٨)].

قال شيخهم المجلسي: «والأئمة هم الماء المعين، والبئر المعطلة، والقصر المشيد، وتأويل السحاب والمطر والفواكه وسائر المنافع الظاهرة

---

(١) «تفسير العياشي»: (٢/ ٢٦٤)، «البرهان»: (٢/ ٣٧٥)، «الصافي»: (١/ ٩٣١).
(٢) النحل: آية ٦٨.
(٣) «البحار»: (٢٤/ ١١٠ – ١١٣).
(٤) «البحار»: (٢٤/ ٢٣٨ – ٢٤٣)، وانظر: الطوسي: «الغيبة»: ١٠٤، والقمي: «الخصال»: (٢/ ٣٢ – ٣٣).
(٥) «تفسير العياشي»: (١/ ٤٤)، «البرهان»: (١/ ٩٥)، «البحار»: (٧/ ١٧٨).
(٦) البقرة: آية ٤٠، وفي عدة مواضع من كتاب الله.
(٧) الأعراف: آية ١٨٠.
(٨) «تفسير العياشي»: (٢/ ٤٢)، وانظر: «الصافي»: (١/ ٦٢٦)، «البرهان»: (٢/ ٥١).

بعلمهم وبركاتهم، ثم أورد طائفة من نصوصهم في ذلك»[١].

وهكذا تمضي تأويلاتهم على هذا النحو الذي يكشف عوراتهم ويفضح إلحادهم.

ومن ذلك: تأويلهم للآيات الواردة في الكفار والمنافقين؛ تأويلهم لها بخيار صحابة رسول الله ﷺ وعلى رأسهم خليفتاه ووزيراه وصهراه وحبيباه أبو بكر وعمر، ويثلثون أحيانًا بصاحب الجود والحياء ومن وضع ماله في سبيل الله، وجهز جيش العسرة وغيره صهر رسول الله ﷺ في ابنتيه؛ عثمان ﷺ، وغيرهم من صحابة رسول الله الأخيار ومن تبعهم بإحسان، ومن ذلك ما يأتي:

روى الكليني في الكافي عن أبي عبدالله في قوله تعالى: ﴿.. رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلْأَسْفَلِينَ ﴾[٢] قال: هما، ثم قال: وكان فلان شيطانًا[٣].

قال المجلسي في شرحه للكافي في بيان مراد صاحب الكافي بـ «هما»ـ قال: هما أي أبو بكر وعمر، والمراد بفلان عمر، أي الجن المذكور في الآية عمر، وإنما سمي به لأنه كان شيطانًا، إما لأنه كان شرك شيطان لكونه ولد زنًا، أو لأنه في المكر والخديعة كالشيطان، وعلى الأخير يحتمل العكس بأن يكون المراد بفلان أبا بكر[٤].

وعن حريز عمن ذكره عن أبي جعفر في قول الله: ﴿ وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا

(١) «البحار»: (٢٤/ ١٠٠ – ١١٠).
(٢) فصلت: آية ٢٩.
(٣) «فروع الكافي» (الذي بهامش «مرآة العقول»): المجلد الرابع ص ٤١٦.
(٤) «مرآة العقول»: (٤/ ٤١٦).

﴿قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ...﴾[١] قال: هو الثاني وليس في القرآن ﴿وَقَالَ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ إلا هو الثاني[٢] - يعنون بالثاني عمر رضي الله عنه -، وعن زرارة عن أبي جعفر في قوله تعالى: ﴿لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ﴾[٣] قال: يا زرارة، أو لم تركب هذه الأمة بعد نبيها طبقًا عن طبق في أمر فلان وفلان وفلان؟[٤] - يعنون أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم - قال عالمهم الفيض الكاشاني: (ركوب طبقاتهم كناية عن نصبهم إياهم للخلافة واحدًا بعد واحد)[٥].

وعند قوله سبحانه: ﴿.. فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾[٦] يروي العياشي عن حنان بن سدير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: دخل علي أناس من البصرة فسألوني عن طلحة وزبير فقلت لهم: كانا إمامين من أئمة الكفر[٧].

ويفسرون الجبت والطّاغوت الوارد في قوله سبحانه: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبٗا مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡجِبۡتِ وَٱلطَّٰغُوتِ...﴾[٨]، يفسرونهما بصاحبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ووزيريه وصهريه وخليفتيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما[٩].

ويـروون عن أبي جعفر - رحمه الله وبـرّأه الله مما يفترون - في قوله:

---

(١) إبراهيم: آية ٢٢.

(٢) «تفسير العياشي»: (٢/ ٢٢٣)، «البرهان»: (٢/ ٣٠٩)، «الصافي»: (١/ ٨٨٥)، «البحار»: (٣/ ٣٧٨)، و«تفسير القمي» (عن الصافي): (١/ ٨٨٥).

(٣) الانشقاق: آية ١٩.

(٤) «الوافي»، كتاب الحجّة، باب ما نزل فيهم عليهم السلام وفي أعدائهم: (١/ ٣١٤).

(٥) المصدر نفسه.

(٦) التوبة: آية ١٢.

(٧) «تفسير العياشي»: (٢/ ٧٧ - ٧٨)، «تفسير البرهان»: (٢/ ١٠٧)، «تفسير الصافي»: (١/ ٦٨٥).

(٨) النساء: آية ٥١.

(٩) انظر: «تفسير العياشي»: (١/ ٢٤٦)، و«الصافي»: (١/ ٣٦٢)، «البرهان»: (١/ ٣٧٧).

﴿.. وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾[(١)]. قال: إن رسول الله ﷺ قال: (**اللهم أعز الدين بعمر بن الخطاب أو بأبي جهل ابن هشام**) فأنزل الله وما كنت متخذ المضلّين عضدًا[(٢)].

وهذا النص يناقض اعتقادهم بعصمة الأنبياء، لأنه يقتضي صدور الدعوة لعمر من الرسول ﷺ على سبيل الخطأ، أو يثبت عصمة الرسول ﷺ وينسف ما قالوه في سبّ عمر وتكفيره وأنه غصب الخلافة من علي، وهذا يؤدي إلى هدم مبدأ الإمامة عندهم، وما ندري أي الأمرين يطوّح بهم أكثر من الآخر!.

ويروون عن أبي عبدالله أنه قال في قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾[(٣)] قال: (وخطوات الشيطان والله ولاية فلان وفلان)[(٤)] - أبو بكر وعمر -.

وعند قوله سبحانه: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَٰبٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾[(٥)] روى العياشي عن أبي بصير عن جعفر بن محمد عليه السلام قال: (يؤتى بجهنم لها سبعة أبواب، بابها الأول للظالم وهو زريق، وبابها الثاني لحبتر، والباب الثالث للثالث، والرابع لمعاوية، والباب الخامس لعبدالملك، والباب السادس لعسكر بن هوسر، والباب السابع لأبي سلامة، فهم أبواب لمن اتبعهم)[(٦)].

وهذه التمحّلات والتكلّفات ليست من قبيل الأخطاء في الرأي والزلل في فهم الآيات، ولكنها مؤامرة مدبرة ضد الإسلام، وخطة محبوكة لإلغاء هداية

---

(١) الكهف: آية ٥١.
(٢) «تفسير العياشي»: (٢/٣٢٨ - ٣٢٩)، «البرهان»: (٢/٤٧١)، «البحار»: (٨/ ٢٢)، «الصافي»: (٢/١٧).
(٣) البقرة: الآيتان ١٦٨، ٢٠٨ - الأنعام: آية ١٤٢.
(٤) «تفسير العياشي»: (١/١٠٢)، «البرهان»: (١/٢٠٨)، «الصافي»: (١/٢٠٨).
(٥) الحجر: آية ٤٤.
(٦) «تفسير العياشي»: (٢/٢٤٣)، «البرهان»: (٢/٣٤٥).

القـرآن للنّـاس، وكـأنها قـد جـاءت تـالية لإخفـاق مـؤامـرة التحريف التي ادعوها في كتاب الله ولكن الله متم نوره ولو كره الكافرون.

وخطورة هذا الاتجاه الباطني في تفسير القرآن كبيرة، لأنه يقتضي بطلان الثقة بالألفاظ، ويسقط الانتفاع بكلام الله وكلام رسوله، فإن ما يسبق إلى الفهم لا يوثق به، والباطن لا ضابط له، بل تتعارض فيه الخواطر، ويمكن تنزيله على وجوه شتى، وبهذا الطريق يحاول «الباطنية» التوصل إلى هدم جميع الشريعة بتأويل ظواهرها وتنزيلها على رأيهم[١].

ولا شكّ أن تلك التأويلات إلحاد في كتاب الله: قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآۗ ﴾[٢]، قال ابن عباس: «هو أن يوضع الكلام في غير موضعه»[٣]، وذلك بالانحراف في تأويله[٤].

قال في الإكليل: «ففيها الرد على من تعاطى تفسير القرآن بما لا يدل عليه جوهر اللفظ كما يفعله الباطنية، والاتحادية والملاحدة..»[٥].

وهؤلاء الذين يلحدون في آيات الله، ويحرفونها عن معانيها وإن كتموا كفرهم وتستروا بالتأويل الباطل وأرادوا الإخفاء لكنهم لا يخفون على الله[٦]، كما قال تعالى: ﴿لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآۗ ﴾.

ولمحاولة تمرير هذه الجريمة، وإنجاح تلك المؤامرة، ربطوا هذا التفسير

---

(١) «إحياء علوم الدين»: (١/ ٣٧).
(٢) فصلت: آية ٤٠.
(٣) «تفسير الطبري»: (٢٤/ ١٢٣)، «فتح القدير» الشوكاني: (٤/ ٥٢٠).
(٤) انظر: القاسمي: «محاسن التأويل»: (١٤/ ٥٢١١)، الألوسي: «روح المعاني»: (٢٤/ ١٢٦).
(٥) «الإكليل» السيوطي: ص ٣٥٤، على هامش «جامع البيان في تفسير القرآن».
(٦) «إكفار الملحدين» محمد أنور شاه الكشميري: ص٢.

بأهل البيت، فضلًا عن أنهم جعلوا التفسير والتأويل من خصوصيات الأئمة الاثني عشر، وفي هذا عقد شيخهم الحر العاملي في كتابه «الفصول المهمة» بابًا بعنوان: (باب أنه لا يعرف تفسير القرآن إلا الأئمة)[١].

ولا اعتبار لأي تفسير لا يرد من طريقهم؛ قال عالمهم محمد رضا النجفي - من علمائهم المعاصرين ويلقبونه بآية الله -: (إن جميع التفاسير الواردة عن غير أهل البيت لا قيمة لها ولا يعتد بها)[٢]، ثم ذكر رواية لهم عن المجلسي في البحار وهي: (قال أبو جعفر لسلمة بن كهيل والحكم بن عنبسة شرقًا وغربًا لن تجد علمًا صحيحًا إلا شيئًا يخرج من عندنا أهل البيت)[٣].

وقد جاء في أحاديثهم ورواياتهم ما يسوغون به هذا المسلك الغريب، جاء في أحاديثهم أن السّياق القرآني غير منسجم مع النظر العقلي، فهو أبعد ما يكون عن العقل فأول الآية في شيء وأوسطها في شيء وآخرها في شيء آخر، يقولون: عن جابر قال أبو عبدالله عليه السلام: (يا جابر إن للقرآن بطنًا وللبطن ظهرًا، ثم قال: يا جابر وليس شيء أبعد من عقول الرجال منه أن الآية لتنزل أولها في شيء وأوسطها في شيء وآخرها في شيء، وهو كلام متصل يتصرف على وجوه)[٤].

وهذا القول يصدق تمامًا على التفسير المأثور عندهم للقرآن ولا يتصل من قريب أو بعيد بكتاب الله وتفسيره الصحيح، وإذا كان الأمر في تفسير

(١) «الفصول المهمة»: ص ٥٧.
(٢) «الشيعة والرجعة»: ص ١٩.
(٣) المصدر السابق: ص ٢٩.
(٤) انظر: «تفسير العياشي»: (١/ ١١)، «البحار»: (١٩/ ٣٠، ٩٣- ٩٤)، «البرهان»: (١/ ٢٠- ٢١)، «الصافي»: (١/ ١٤- ١٧).

القرآن كما يصورون فلِمَ نزل للناس كافة؟ وإذا كان الأئمة يفسرون القرآن للناس فأين الأئمة منذ أكثر من ألف عام؟

وبقي أن نشير إلى ملاحظة هامة وهي: أن للتفسير عندهم وجوهًا ظاهرة وباطنة، والجميع معتبر، فمن أمثلة ذلك أنهم فسّروا قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ بأنه لقاء الإمام كما فسّروها بأنها أخذ الشارب، وقص الأظافر، ولما استشكل أحد رواتهم هذا التناقض وسأل - كما يزعمون - الإمام جعفر أي التفسيرين أصح؟ وأي الرواة أصدق في النقل عنه؟ قال بصواب التفسيرين، ولكن التفسير الباطني لا يحتمله - كما يزعمون - إلا خُلَّص مؤمنيهم، ولهذا يخاطب كل سائل بما يحتمله من وجوه التفسير[(١)]، أي أن التفسير الباطني لا يقال إلا عند ارتفاع التقية مع ثقاتهم.

وقد يقول قائل إنك عممت الحكم على كل التفاسير الشيعيّة، في حين يوجد تفاسير لهم تحمل طابع الاعتدال، والبعد عن الغلو، أفما كان الأولى أن يكون هناك استثناءات في هذا المجال؟ أو يقسّم التفسير عندهم إلى قسمين معتدل ومغالي، بدلًا من أن يجعل ما عرض من تأويلات هو الوجه للشيعة «الرافضة»؟

والجواب أنه يوجد بعض التفاسير الشيعيّة كـ «التبيان» للطوسي، و«مجمع البيان» للطبرسي، قد نأت عن ذلك الغلو الجانح الذي ركنت إليه تلك التفاسير التي مثّلنا بها، وإن كانت قد التزمت الدفاع عن أصول العقيدة الشيعيّة في بعض الآيات، ولكنها لا تقارب بحال ما في تفسير العياشي أو البرهان أو الصافي أو أصول الكافي وغيرها، وكنت قد عزمت الإشارة إلى

---

(١) انظر: «تفسير نور الثقلين»: (٢/ ٤٩٢).

هذا النوع من التفسير، والإشادة بهذه الخطوة نحو «الاعتدال»، ولا سيما أن بعض من يدافع عن التشيّع قد احتج بهذين التفسيرين على أن الشيعة كلهم (لا بعضهم!) ليس لديهم تأويلات منحرفة[١]، وكنا سنأخذ الأمر بحسن الظن.

ولكن عالم الشيعة، ومحدثها، وخبير رجالها، وصاحب آخر مجموع من مجاميعهم الحديثية، وأُستاذ كثير من علمائهم الأقطاب، كمحمد حسين آل كاشف الغطا، وأغابزرك الطهراني وغيرهم... نعم عالم الشيعة حسين النوري الطبرسي قد كشف لنا سرًّا عندهم بقي دفينًا، وأماط اللثام عن حقيقة كانت مجهولة لدينا.

وهي أن كتاب «التبيان» للطوسي، إنما وضع على أسلوب «التقية» والمداراة للخصوم، وإليك نص كلامه: (ثم لا يخفى على المتأمل في كتاب «التبيان» أن طريقته فيه على نهاية المداراة والمماشاة مع المخالفين، فإنك تراه اقتصر في تفسير الآيات على نقل كلام الحسن، وقتادة، والضحاك، والسدي، وابن جريج، والجبائي، والزجّاج، وابن زيد، وأمثالهم، ولم ينقل عن أحد من مفسري الإمامية ولم يذكر خبرًا عن أحد من الأئمة عليهم السلام إلا قليلًا في بعض المواضع، لعله وافقه في نقله المخالفون، بل عدَّ الأولين في الطبقة الأولى من المفسرين الذين حمدت طرائقهم، ومدحت مذاهبهم، وهو بمكان من الغرابة لو لم يكن على وجه المماشاة، فمن المحتمل أن يكون هذا القول منه فيه على نحو ذلك، ومما يؤيد كون وضع الكتاب على التقية ما ذكره السيد الجليل علي بن طاوس في سعد السعود وهذا لفظه: ونحن نذكر ما حكاه جدي أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي في كتاب «التبيان»،

(١) محسن الأمين: «الشيعة»: ص ١٧٨.

وحملته التقية على الاقتصار عليه من تفصيل المكي من المدني، والخلاف في أوقاته إلخ - هكذا لم يكمل الطبرسي العبارة - وقال الطبرسي معقبًا: وهو أعرف - يعني ابن طاوس - بما قال - أي الطوسي - من وجوه لا يخفى على من اطّلع على مقامه فتأمل)[١].

فمن هذا الكلام يتبين أن «التبيان» للطوسي، قد وضع على أسلوب التقية كما هو رأي عالم الشيعة المعاصر.

أو أن يكون تفسير التبيان قد صدر من الطوسي نتيجة اقتناع فكري بإسفاف ما عليه القوم من تفسير، وبتأثير نزعة معتدلة لاختلاطه ببعض علماء السنّة في بغداد، ومعنى هذا أن شيعة اليوم هم أشد غلوًّا وتطرّفًا، ولذا تراهم يعتبرون تفسير الطوسي وأمثاله من التفاسير إنما أُلفت للخصوم، والتزمت بروح التقية لتبشر بالعقيدة الشيعيّة بين غير الشيعة.

وقد سار على نهج الطوسي عالمهم أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي - من أكابر علمائهم في القرن السادس - وقد أشار الطبرسي في مقدمة تفسيره إلى اتباعه لمنهج الطوسي حيث قال: (.. إلا ما جمعه الشيخ الأجل السعيد أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه من كتاب «التبيان»، فإنه الكتاب الذي يقتبس منه ضياء الحقّ ويلوح عليه رواء الصدق، وهو القدوة استضيء بأنواره، وأطأ مواقع آثاره)[٢]، فعلى هذا ينطبق ما قلناه في تفسير الطوسي على هذا التفسير.

وبعد: فهل بمثل هذه التأويلات والتكلفات يحصل تقريب ولقاء؟ وأنّى

---

(١) «فصل الخطاب»: الورقة ١٧ (النسخة المخطوطة).

(٢) «مجمع البيان» المقدمة ص ١٠.

بمصادر حَوَت هذا الغثاء أن تنال ثقة العقلاء، وتكون محور نقاش وتفاهم؟ وكيف تكون مصدرًا لاستمداد العقيدة والسلوك والشريعة؟

ولا زالت هذه التأويلات الباطلة محل قبول لدى المعاصرين، ولا أدل على ذلك من تقديس المعاصرين، وتعظيمهم لأصحاب هذا التأويل الباطني، واعتمادهم لمصادرهم، أمثال القمي والكليني والعياشي والكاشاني والبحراني وأضرابهم، فهم على آثارهم يهرعون.

إن المتتبع لما يكتبه شيعة العصر الحاضر في تفسير كتاب الله، يجد أن العقلية الشيعيّة المعاصرة لا تزال في الغالب تعيش أسيرة لتلك التأويلات التي وضعها علماؤهم السابقون، والتي عرضنا لها فيما مضى، وآية ذلك أن تلك التفاسير الباطنية لم يعتمدوا التلقّي عنها فحسب، بل إنها تأخذ المكانة الأولى عندهم في الوثاقة والاعتماد، ولا أدلّ على هذا من توثيق أكبر مراجع الشيعة في العصر الحاضر، وهو الخوئي لأسانيد وروايات القمي في تفسيره، وتفسير القمي قد بلغ الغاية في التأويل الباطني وأربى على النهاية.

وكذلك الطبطبائي وهو من كبار شيوخهم المعاصرين يقرر أن تفسير العياشي محل ثقة الشيعة واعتمادهم إلى عصرنا هذا[1]، وتفسير العياشي على خطى القمي في المنهج الباطني الغالي الذي يكفر الصحابة، ويفسر كل آيات القرآن بالأئمة وأعدائهم، ويدسّ أساطير التحريف في تفسيره.

وهكذا سائر التفاسير ذات الاتجاه الغالي تحظى بتوثيق الشيعة واعتمادهم، كتفسير البرهان، وتفسير الصافي، ومرآة الأنوار وغيرها[2].

---

(١) انظر: (ص٤٨) من هذا البحث.

(٢) انظر: مقدمات هذا التفاسير.

فماذا بقي بعد هذا؟

لقد ظهرت ملامح التطرف والغلو لدى المعاصرين في تأويل كثير من آيات القرآن بعقائدهم التي شذوا بها عن أمة الإسلام، فهذا أحد علمائهم المعاصرين ويدعى علي محمد دخيل يتحدث عن غيبة مهديهم المنتظر - وهو كما يقول بعض كتّاب الشيعة من أشهر الكتّاب الإمامية الذين عالجوا الغيبة[١]- فيعقد فصلًا بعنوان: «المهدي في القرآن الكريم»، ويورد في هذا الفصل خمسين آية من القرآن كلها يزعم تأويلها بالمهدي ويتوصل بذلك إلى أن موضوع المهدي لا يختلف عن ضروريات الإسلام الأخرى، وإنكاره إنكار لضرورة من ضروريات الدين[٢].

بل بلغت تأويلات شيوخهم المتأخرين لآيات القرآن بالمهدي إلى (١٢٠) آية[٣]، ولم يقنع بعض المعاصرين بذلك فوضع مستدركًا لهم ليبلغ بها إلى (١٣٢) آية[٤].

ونجد شيخهم المعاصر - محمد رضا الطبيسي النجفي (ت١٣٦٥هـ) - يفسر (٧٦) آية من كتاب الله بعقيدة الرجعة عندهم[٥]، وهذا شطط لم يبلغ مداه شيوخهم القدامى، حيث بدأ التأويل بمسألة الرجعة في آية واحدة عند ابن سبأ[٦]، ثم لم يزل الأمر يزيد، ففسّر شيوخهم القدامى بالرجعة عشرين

(١) «تاريخ الإمامية» عبد الله الفياض ص١٦٢.
(٢) «الإمام المهدي» علي دخيل، «تاريخ الإمامية» ص١٦٢.
(٣) انظر: «المحجة فيما نزل في القائم بالحجّة» هاشم البحراني.
(٤) انظر: «مستدرك الحجّة» محمد منير الميلاني.
(٥) انظر ذلك في كتابه «الشيعة والرجعة» مطبعة الآداب، النجف ١٣٨٥هـ.
(٦) انظر: «تاريخ الطبري» ٤/ ٣٤٠.

آية ونيفًا[(١)].

وفي القرن الثاني عشر تطور الأمر إلى تأويل (٦٤) آية بتلك العقيدة الباطلة على يد شيخهم الحر العاملي[(٢)]، ثم كانت نهاية الشطط على يد هذا الطبيسي وغيره من شيوخهم المعاصرين.

وقد يستمر طريق التأويل إلى أعداد أخرى، وفي تفسير الميزان للإمام الأعظم عندهم محمد حسين الطبطبائي كثير من التفسيرات الباطنية التي يختارها من كتب التفسير القديمة عندهم، يذكرها تحت عنوان «بحث روائي»، ومن الأمثلة التي نقلها مقرًا لها ما ذكره عن تفسيرهم البرهان في قوله سبحانه: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ﴾ [التحريم ١٠]. قال: «الآية مثل ضربه الله لعائشة وحفصة أن تظاهرتا على رسول الله وأفشتا سره»[(٣)].

فانظر كيف يحرّف معاني القرآن، ويكفّر أمّهات المؤمنين بذلك.

وعند قوله سبحانه: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن ٢٧] نقل ما يروونه عن (الصادق) أنه قال: «نحن وجه الله»[(٤)]، وهكذا يلتقي التأويل الباطني الغابر بالحاضر، صورة واحدة ووجه واحد، والأمثلة كثيرة.

ولكن قد يقال بأن هناك وجهًا معاصرًا معتدلًا لدى بعض المعاصرين منهم في التفسير، ومظاهر اعتداله تكمن في ثلاث ظواهر، الأولى: اختفاء ذلك الغلو بتفسير كثير من آيات القرآن بالإمامة وما يدور في فلكها، والثانية:

---

(١) انظر: «دائرة المعارف العلوية» جواد تارا ص٢٥٦.

(٢) انظر: «الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة» الحر العاملي ص٧٢-٩٨.

(٣) «الميزان» الطبطبائي ١٩/ ٣٤٦.

(٤) «الميزان» ١٩/ ١٠٣.

تطهّره من ملامح أسطورة التحريف وأخبارها وآثارها في تفسيره، والثالثة: التنزّه عن ذلك التكفير الصريح الواضح لخير جيل عرفته البشرية، جيل الصحابة رضوان الله عليهم.

ومن أمثلة هذا الاتجاه «تفسير الكاشف» لمحمد جواد مغنية، والتفسير المبين له أيضًا.

فأنت تلحظ ثناءه على الصحابة في تفسير قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ﴾ [الحشر ٨] الآية.

حيث قال: «لا لشيء إلا لوقوفهم مع الحق، وإعلاء كلمة الإسلام وتضحيتهم في سبيله ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ إيمانًا وقولًا وعملًا، وبهؤلاء المهاجرين وأمثالهم من الأنصار استقام الإسلام وانتشر في شرق الأرض وغربها، ولا بدع فإن قائدهم محمد ﷺ، ولن تكون الأمة فاسدة وقائدها صالحًا ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ﴾، المراد بالذين: الأنصار، وتبوءوا: سكنوا، والدار: دار الهجرة وهي المدينة، والإيمان مفعول لفعل محذوف أي: وأخلصوا الإيمان، وقد أثنى الله على الأنصار بأنهم: ﴿يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾.

﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ جاء في التفاسير: أن المراد بالذين جاءوا من بعد الصحابة التابعون لهم بإحسان أخذًا بقرينة السياق، ومع هذا فإن الثناء يعمّ ويشمل كل من سار بسيرة الصحابة إلى يوم القيامة»[1].

---

(١) «التفسير المبين» ص٦٣١، وقارن هذا التفسير المتناسب مع سياق الآيات ومفهوماتها بما سجله البحراني من روايات عن أئمته في تفسير هذه الآية (انظر: البرهان ٤/٣١٦-٣١٩).

فإذا قرأت هذا الكلام لا تعرف أن قائله من الروافض الذي يكفرون صحابة رسول الله ويشتمونهم... وقد مر بنا أن له كلامًا في الطعن في بعض صحابة رسول الله ﷺ، ولكنه لم يصرح بالتكفير كغيره من شيعته.

وعند قوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾. قال: «المراد بالذكر هنا القرآن الكريم، وضمير (له) يعود إليه، والمعنى أن القرآن موجود فعلًا بين الدفتين، المألوف لدى كل النّاس، وهو بالذات الذي نزل على محمد ﷺ بلا تقليم وتطعيم، على العكس من الكتاب المعروف بالتوراة، فإنه غير الذي جاء به موسى عليه السلام، وكذلك الكتاب المعروف بالإنجيل فهو غير الذي جاء به عيسى عليه السلام»[1].

في حين أن الرجل لم يدع التأويل لبعض الآيات بمقتضى أصول عقيدته، لكنه لم يجاهر بالغلو في التأويل كالآخرين من طائفته، فنجده مثلًا في تفسيره الكاشف يؤول قوله سبحانه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة ٣] بقوله: «معنى الآية أن الله سبحانه أكمل الدين مع هذا اليوم بالنص على علي بالخلافة».

هذا الاتجاه المعتدل، إنما هو ثمرة اعتماده على جمع الجوامع لشيخهم الطبرسي، كما ألمح إلى ذلك في المقدمة.

فإذن هناك اتجاه معتدل كما أن هناك اتجاهًا غاليًا وهو الأكثر، كما كان لهم في القرون الماضية كتب تفسير باطنية غالية كتفسير القمي، والعياشي، والكاشاني، والبحراني، وغيرهم، وكتب تفسير معتدلة مثل تفسير التبيان للطوسي، ومجمع البيان، وجمع الجوامع للطبرسي.

(١) «التفسير المبين» ص٢٨٦.

وقد جاء في أخبارهم بالأمر لهم بظهورهم بوجهين مختلفين حتى لا يعرف النّاس حقيقة مذهبهم، وقال إمامهم: «إن هذا خير لنا ولكم، ولو اجتمعتم على أمر واحد لصدقكم النّاس علينا (أي لعرف النّاس المذهب) ولكان أقلّ لبقائنا وبقائكم»[(١)].

وأنت إذا قارنت بين المنهجين وجدت الاتجاه الغالي المتطرف يستقي مادته من روايات الشيعة وأخبارهم، أما الاتجاه المعتدل فتلاحظ أنه قد فتح قلبه وعقله لروايات أهل السنّة وآثارهم في التفسير، فتخلص من لوثة الغلو والتطرف، إما تقية أو اقتناعًا، لكنك لا تجد تفسيرًا شيعيًا اعتمد على رواياتهم فقط يخلو من الطريقة الباطنية في التفسير.

فأي الطريقين هو الذي يمثل مذهب الشيعة؟!

ولقد حاول بعض شيوخ الشيعة قطع الطريق على هذا الاتجاه المعتدل بحمله على التقية[(٢)].

وقد صرح شيخهم المجلسي بأن اعتمادهم على مرويات أهل السنّة إنما هو للاحتجاج عليهم، وعقد لذلك بابًا بعنوان «الباب الثامن والعشرون ما ترويه العامة (يعني أهل السنّة) من أخبار الرسول ﷺ وأن الصحيح من ذلك عندهم (يعني شيعته) والنهي عن الرجوع إلى أخبار المخالفين»[(٣)]، ثم استثنى من ذلك مقام الاحتجاج عليهم لنشر التشيّع.

بل إن مرجع الشيعة في العراق (الخوئي) يعتبر ما جاء عن الصحابة في

---

(١) «أصول الكافي» ١/ ٦٥.
(٢) انظر: «أصول مذهب الشيعة» (١/ ١٩٨) للباحث.
(٣) «بحار الأنوار» ٢/ ٢١٤.

تفسير القرآن هو معنى التحريف الذي جاءت به رواياتهم.

وحين أشار محب الدين الخطيب إلى أن القرآن الذي ينبغي أن يكون الجامع لنا ولهم على التقارب نحو الوحدة، قد قامت أصول الدين عندهم على تأويل آياته وصرف معانيها إلى غير ما فهمه منها الصحابة عن النبي ﷺ وإلى غير ما فهمه منها أئمة الإسلام عن الجيل الذي نزل عليه القرآن[١].

ردّ عليه أحد شيوخ الشيعة بقوله: «إن الشيعة ترى من الكيد للإسلام أن يأخذوا تفسيرهم للقرآن عمن تقصدهم وتعنيهم بالذات أمثال أبي هريرة وسمرة بن جندب، وأنس بن مالك ممن أتقنوا صناعة التلفيق والدسّ والكذب والافتراء»[٢].

فهذا الجواب ينسبه المؤلف للشيعة، فإذا كانت الشيعة تعتقد أن تلقي الدين عن طريق الصحابة هو من الكيد للإسلام فلهم دينهم ولنا ديننا، إذ إن قولهم هذا يؤدي إلى رفض الإسلام كلّية.

أليس هذا يعني أن ذلك الطريق المعتدل والوجه الآخر هو من باب التقية..؟!

إن بعض أصحاب ذلك الاتجاه المعتدل، وهو شيخهم محمد جواد مغنية لا يقرّ بوجود اتجاه باطني في التفسير عندهم، ويقول بأن الاثني عشرية أبعد النّاس من هذه البدع والضلالات، وأن كتبهم تشهد بذلك، وهي في متناول كل يد[٣]، وكذلك شيخهم الآخر محسن الأمين يقر بوجودها، ولكنه يقول

(١) «الخطوط العريضة» ص١٠.
(٢) «أضواء على خطوط محب الدين» عبد الواحد الأنصاري ص٦٥.
(٣) «تفسير الكاشف» ٧/ ١٠٤.

بأنها روايات شاذة[١]، ومثل ذلك يقول الخنيزي، مع إنكاره لبعض ما هو واقع في كتبهم من روايات[٢].

وهذا الإنكار لما هو واقع وموجود أمارة التقية، لأن الواقع يشهد باستفاضة وشيوع ذلك التأويل الباطني، وأنه ليس مجرد روايات شاذة - كما يزعمون - بل تفاسير كاملة تخصصت في التأويل الباطني يأتي في طليعتها تفسير القمي الموثق من كبار شيوخهم، وأبواب كاملة في الكافي أصح كتاب عندهم في الحديث، وفي البحار وغيرهما، أبواب تضم عشرات الأحاديث كلها تفسّر الآيات تفسيرًا باطنيًا، فلم هذه "الجرأة" في إنكار الحقائق الواضحات، وهل يظنون أنهم يخدمون دينهم بهذه الوسيلة؟!

كما أن هذا الإنكار منقوض بصنيع من شيوخهم المعاصرين الذين لا يزالون يهذون في هذا الضلال.

بل إن شيخهم وآيتهم عبد الحسين شرف الدين الموسوي، يرى أن تلك التأويلات الباطنية للآيات والواردة في حق الأئمة، هي مسلمة عندهم بحكم الضرورة، وذلك حينما قال الشيخ موسى جار الله بأن «في كتب الشيعة أبواب في آيات وسور نزلت في الأئمة والشيعة، وفي آيات وسور نزلت في كفر أبي بكر وعمر، وكفر من اتبعهما، والآيات تزيد على المئة، بل فيها سور مستقلة.. يذكر ذلك أكبر إمام للشيعة في أقداس كتبها في أصول الكافي»[٣].

فأجاب شيخهم عبد الحسين على ذلك بقوله: «أما ما نزل في فضل الأئمة من أهل البيت وشيعتهم، فمسلّم بحكم الضرورة من علم التفسير المأثور من

(١) انظر: «الشيعة بين الحقائق والأوهام» ص٤١٩-٤٢٠.
(٢) انظر: «الدعوة الإسلامية إلى وحدة أهل السنّة والإمامية» ١/ ١٧٨-٢٠٢.
(٣) «الوشيعة» ص٢٧.

السنن، وبحكم ما ثبت في السنّة المقدسة من أسباب النزول.

وأما نزول شيء من القرآن في كفر فلان وفلان، فإنه مما نبرأ إلى الله منه، والبلاء فيه إنما جاء من بعض غلاة المفوضة، وربما كان في كتبهم فرآه هذا الرجل فرمى البريء بحجر المسيء شأن الجهال بحقائق الأحوال»[(١)].

فأنت تلاحظ أن هذه الآية عندهم قد اعتبر ما جاء في الكافي من تأويلات للقرآن بالإمام والإمامة مسلم بحكم الضرورة، لكنه استعمل التقية، حينما نفى تأويلهم لآيات الكفر والكافرين بأبي بكر وعمر، وزعم أن ذلك لا يوجد في الكافي.

وهذه تقية بلا ريب، لأنه أنكر وجود ذلك في الكافي وهو موجود ويتمثل في عشرات الروايات تفسير آيات الكفر والكفار بالشيخين رضي الله عنهما[(٢)].

إذن الصورة في مجال التأويل متشابهة بين الأوائل والأواخر، والجديد عند المعاصرين أنهم ارتضوا ما كتبه أسلافهم، حتى المتأخرون منهم، فقد اعتبروا ما كتبه المجلسي وغيره من المتأخرين مراجع معتمدة في الرواية، فاتسع بذلك نطاق التأويل عندهم، وازداد بفضل جهود شيوخ الدولة الصفوية الذين جمعوا أنواعًا من الكفر سموها «التشيّع».

لكن بعض المعاصرين كتب بعض التفاسير المعتدلة كما فعل بعض شيوخهم الأقدمين، وأنكر وجود التأويلات المتطرفة عندهم، وإذا كان الإنكار في القديم قد يصدق، فإنه اليوم بعد ظهور حركة الطبع لا يجدي ولا يفيد، ويحمل على التقية لا محالة.

(١) «أجوبة مسائل جار الله» ص٦٧.

(٢) انظر: أصول الكافي، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية ١/ ٤١٢.

أما ظهورهم بوجهين مختلفين فهذا أمر قد قرر في مذهبهم حتى لا يقف النّاس على حقيقتهم[١].

(١) انظر: «أصول الكافي» ١/ ٦٥.

المبحث الرابع:

دعواهم تَنَـزُّل كتب إلهية على الأئمة

تضمنت كتب الشيعة الأصيلة، ومراجعها المعتبرة عندهم دعاوى عريضة، ومزاعم خطيرة ليس لها وجود في عالم الواقع، ولا يرى لها عين ولا أثر، وليس لها في كتب الأمة شاهد ولا خبر.

تلك المزاعم والدعاوى تتضمن أن هناك كتبًا مقدّسة نزلت من السماء بوحي من رب العزة جلّ علاه إلى الأئمة[1]، وأحيانًا تورد كتب الشيعة الأصيلة نصوصًا وروايات يزعمون أنها مأخوذة من تلك الكتب، وعلى هذه الروايات المدّعى أخذها من تلك الكتب تبنى عقائد ومبادئ.

وإليك - بكل أمانة - بعض ما وجدناه في كتبهم المعتمدة عندهم من هذه الدعاوى والمزاعم:

١ - مصحف فاطمة:

تدّعي كتب الشيعة نزول مصحف بعد وفاة الرسول ﷺ يسمونه مصحف فاطمة:

روى الكليني في «الكافي» - بسند صحيح كما يقول علماؤهم[2] - عن أبي بصير قال: دخلت على أبي عبدالله (جعفر الصادق) ثم ذكر حديثًا طويلًا

---

(١) وهناك كتب مقدسة أُخرى يزعمون أن الرسول ﷺ أودعها الأئمة، وهم يعتبرونها كالكتب المنزلة في الحجية والقدسية، ولكنها لا توصف عندهم (بالتنزيل والوحي) لهذا لم نذكرها (هنا).

(٢) انظر: «الشافي شرح أصول الكافي»: (٣/ ١٩٧).

في ذكر العلم الذي أودعه الرسول ﷺ عند أئمة الشيعة - فيما يزعمون - وفيه قول أبي عبدالله - كما يروون -: (وإن عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام قال «أبو بصير»: قلت: وما مصحف فاطمة عليها السلام؟ قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات[١]، ما فيه من قرآنكم حرف واحد)[٢].

وهذا النّص يفيد - عندهم - أن مصحف فاطمة: الذي أوحاه الله - بزعمهم - إليها هو مثل القرآن الذي أنزله الله على عبده ورسوله ثلاث مرات، وهذا الزعم غاية في التحلل من العقل والجرأة على الكذب.

وما الحاجة لنزول مصحف على فاطمة والله جل شأنه يقول: ﴿.. وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾[٣]، ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾[٤].

وأين هو اليوم هذا المصحف المزعوم؟! ولكن يبدو أن مهندسي بناء التشيّع وضعوا أمثال هذه الروايات خوفًا من أن يفقد المذهب أتباعه لعدم وجود ما يشهد له من كتاب الله.

وتمضي أساطيرهم تتحدث عن هذا المصحف، فيروي الكليني بسنده

---

(١) أخذ بعض من كتب عن الشيعة من هذه الرواية أن الشيعة يعتقدون أن ثلاثة أرباع القرآن قد حذف وأسقط من الصحف. انظر: القصيمي: «الصراع»: (١/ ١١٠)، وإحسان إلهي ظهير: «الشيعة والسنة»: ص ٨١، وقد رد على ذلك بعض الشيعة بأن (نصهم) يدل على كون مصحف فاطمة غير القرآن. الخنيزي: «الدعوة الإسلامية»: (١/ ٤٧)، وأقول: إن الناظر في رواياتهم يجد أنها تتحدث عن مصحف لفاطمة نزل عليها من عند الله غير القرآن، وإن كان هناك حشد من الأساطير في كتبهم تزعم بأن القرآن ناقص لكن هذا النص ليس منها.

(٢) الكليني: «الكافي»، كتاب الحجّة، باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة: (١/ ٢٣٨).

(٣) النحل: آية ٨٩.

(٤) الإسراء: آية ٩.

عن حماد بن عثمان قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: (يظهر الزنادقة في سنة ثمان وعشرين ومائة وذلك إني نظرت في مصحف فاطمة عليها السلام، قال: قلت: وما مصحف فاطمة؟ قال: إن الله تعالى لما قبض نبيه صلى الله عليه وآله دخل على فاطمة عليها السلام من وفاته من الحزن ما لا يعلمه إلا الله فأرسل الله إليها ملكًا يسلّي غمها ويحدثها، فشكت ذلك[1] إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال: إذا أحسست بذلك وسمعت الصوت قولي لي، فأعلمته بذلك فجعل أمير المؤمنين عليه السلام يكتب كلّما سمع حتى أثبت من ذلك مصحفًا قال: ثم قال: أما إنه ليس فيه شيء من الحلال والحرام ولكن فيه علم ما يكون)[2].

وفي حديث آخر من أحاديثهم قال أبو عبدالله – كما يروي الكليني – عن مصحف فاطمة: (ما أزعم أن فيه قرآنًا وفيه ما يحتاج النّاس إلينا ولا نحتاج إلى أحد، حتى فيه الجلدة ونصف الجلدة وربع الجلدة وأرش الخدش)[3].

ويلاحظ القارئ لهذا النصّ، والذي قبله أن الأول منهما يجعل موضوع المصحف مقتصرًا على علم الغيب فقط – علم ما يكون – بينما النص الآخر يجعل من موضوعه علم الحدود والديات ففيه حتى أرش الخدش.

والمغزى من هذين النصين واضح، فإعطاء «الأئمة» علم ما يكون هو إضفاء لصفة الألوهية عليهم بمنحهم ما هو من خصائص الإله وهو «علم الغيب»، وجعل مصحف فاطمة يحوي علم الحدود والديات هو «اتهام» مبطن بقصور التشريع الإسلامي!

---

(١) قال المعلق على «الكافي» في تعليل هذا: (لعدم حفظها وقيل: لرعبها عليها السلام من المَلك حال وحدتها به). انظر: حاشية «أصول الكافي» لعلي الغفاري: (١/ ٢٤٠).

(٢) «أصول الكافي»، كتاب الحجّة، باب فيه ذكر الصحيفة إلخ: (١/ ٢٤٠).

(٣) «الكافي»: الكليني، كتاب الحجّة، باب فيه ذكر الصحيفة إلخ: (١/ ٢٤٠).

وفي كتاب «دلائل الإمامة» وهو من كتبهم المعتمدة عندهم[(١)]، ترد رواية تصف هذا المصحف المزعوم بأن فيه: (خبر ما كان وما يكون إلى يوم القيامة، وفيه خبر سماء سماء، وعدد ما في السموات من الملائكة وغير ذلك، وعدد كل من خلق الله مرسلًا وغير مرسل، وأسماءهم، وأسماء من أُرسل إليهم، وأسماء من كـذب ومن أجـاب، وأسماء جميع مـن خـلق الله من المؤمنين والكافرين وصفة كل من كذب، وصفة القرون الأولى وقصصهم، ومن ولي من الطواغيت ومدة ملكهم وعددهم وأسماء الأئمة وصفتهم وما يملك كل واحد.. فيه أسماء جميع ما خلق الله وآجالهم، وصفة أهل الجنة وعدد من يدخلها، وعدد من يدخل النار، وأسماء هؤلاء وهؤلاء، وفيه علم القرآن كما أُنزل، وعلم التوراة كما أُنزلت، وعلم الإنجيل كما أُنزل، وعلم الزبور، وعدد كل شجرة ومدرة في جميع البلاد)[(٢)].

هذه المواضيع كلها في ورقتين من أوله[(٣)]، يقول الراوي: (إن إمامهم قال: وما وصفت لك بعد ما في الورقة الثالثة ولا تكلمت بحرف منه)[(٤)].

وما ندري بأي حجم يكون هذا الورق؟! كما لا ندري لماذا لم يستفد أئمتهم من هذه العلوم في سبيل استرداد الإمامة التي حرموها - كما تزعم الشيعة -.

ولماذا لا يخرج منتظرهم من سردابه وكيف يخاف القتل؟ - كما يعللون

---

(١) قال عالمهم المجلسي عن الكتاب: «دلائل الإمامة» من الكتب المعتبرة المشهورة. أخذ منه جملة من تأخر عنه كالسيد ابن طاوس وغيره، ومؤلفه من ثقات رواتنا الإمامية محمد بن جرير بن رستم الطبري وليس هو ابن جرير صاحب «التاريخ» المخالف). المجلسي: «البحار»: (١/ ٣٩- ٤٠). وقالت مقدمة الكتاب: (وهذا الكتاب لم يزل مصدرًا من مصادر الشيعة في الإمامة والحديث تركن إليه وتعتمد عليه في أجيالها المتعاقبة منذ تأليفه إلى وقتنا الحاضر) من مقدمة الكتاب ص ٥.

(٢) (٣) (٤) محمد بن جرير بن رستم الطبري: «دلائل الإمامة»: (ص ٢٧- ٢٨).

سرّ اختفائه - فيظل مختفيًا وكل هذه العلوم عنده!!

وتصف رواية «دلائل الإمامة» صفة نزول هذا المصحف على خلاف ما جاء في الرواية السالفة عن «الكافي» من أن عليًّا كتب ما سمعه من الملك حتى أثبت بذلك مصحفًا، وتقول رواية «الدلائل»: (أنه نزل جملة واحدة من السماء بواسطة ثلاثة من الملائكة وهم جبرائيل وإسرافيل وميكائيل.. فهبطوا به وهي قائمة تصلي، فما زالوا قيامًا حتى قعدت، ولما فرغت من صلاتها سلموا عليها وقالوا: السلام يقرئك السلام، ووضعوا المصحف في حجرها[١]. فقالت: لله السلام ومنه السلام وإليه السلام وعليكم يا رسل الله السلام، ثم عرجوا إلى السماء، فما زالت من بعد صلاة الفجر إلى زوال الشمس تقرؤه حتى أتت على آخره، ولقد كانت عليها السلام مفروضة الطاعة على جميع من خلق الله من الجن والإنس والطير والوحش والأنبياء والملائكة.

قلت: جعلت فداك فلمن صار ذلك المصحف بعد مضيها؟

قال: دفعته إلى أمير المؤمنين، فلما مضى صار إلى الحسن ثم إلى الحسين ثم عند أهله حتى يدفعوه إلى صاحب هذا الأمر..)[٢].

هذا بعض ما جاء في كتبهم عن مصحف فاطمة المزعوم، وهو يبين أن لفاطمة مصحفًا نزل عليها بعد وفاة الرسول ﷺ، فيه علم الغيب، وعلم الحدود والدّيات وغيرها مما سلف ذكره، وأنه اليوم عند إمامهم الغائب! وهو وحي كالقرآن إلا أنه مثله ثلاث مرات ما فيه من قرآننا حرف واحد، فهل نزل هذا المصحف ليكمّل القرآن؟!!

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق (ص ٢٧- ٢٨).

لوح فاطمة:

وهذا - كما يؤخذ من رواياتهم - غير مصحف فاطمة، لأن مصحف فاطمة نزل بعد وفاة الرسول ﷺ بواسطة الملك، وكتبه علي من فم الملك وسلّمه لفاطمة، أو نزل جملة واحدة بواسطة ثلاثة من الملائكة إلى آخر ما بيّنا من أوصاف القوم لهذا الكتاب، أما لوح فاطمة فله صفات أُخرى؛ منها أنه نزل على الرسول ﷺ، وأهداه لفاطمة إلى غير ذلك من أوصافه، وقد نقلوا عنه بعض النصوص التي تؤيد عقائدهم، ويبدو أن هذا الخبر عن «لوح فاطمة» والنص المنقول منه على درجة عالية من السرّية، ففي نهاية النص - كما سيأتي - أمر بكتمانه عن غير أهله، فهو سرّ من أسرارهم، ولا ندري كيف تسرّب ولماذا تسرّب؟، ومتى؟!

وإليك النص:

وروى صاحب الكافي عن أبي بصير عن أبي عبدالله قال: قال أبي لجابر بن عبدالله الأنصاري: إن لي إليك حاجة متى يخف عليك أن أخلو بك فأسألك عنها؟ قال له جابر: في أي الأحوال أحببت، فخلا به في بعض الأيام فقال: يا جابر أخبرني عن اللوح الذي رأيته في يد أُمي فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وما أخبرتك به أُمي أنه في اللوح مكتوب؟ فقال جابر: أشهد بالله أني دخلت على أُمك فاطمة عليها السلام في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله فهنيتها بولادة الحسين، فرأيت في يديها لوحًا أخضرًا ظننت أنه من زمرد، ورأيت فيه كتابًا أبيض شبه لون الشمس، فقلت لها: بأمي وأبي أنت يا بنت رسول الله، ما هذا اللوح؟ فقالت: هذا لوح أهداه الله تعالى إلى رسوله صلى الله عليه وآله فيه اسم أبي واسم بعلي واسم ابني واسم الأوصياء من ولدي وأعطانيه أبي ليبشرني بذلك، قال جابر: فأعطتنيه أمك

فاطمة عليها السلام فقرأته واستنسخته، فقال أبي: فهل لك يا جابر أن تعرضه علي؟ قال: نعم، فمشى معه أبي إلى منزل جابر، فأخرج صحيفة من رق، فقال: يا جابر انظر في كتابك لأقرأ عليك، فنظر جابر في نسخته وقرأ أبي فما خالف حرف حرفًا، فقال جابر: أشهد بالله أني هكذا رأيته في اللوح مكتوبًا:

بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من الله العزيز الحكيم لمحمد نبيه ونوره وسفيره وحجابه ودليله، نزل به الروح الأمين من عند رب العالمين عظِّم يا محمد أسمائي واشكر نعمائي..»[1].

(٣) دعواهم نزول اثني عشر صحيفة من السماء تتضمن صفات الأئمة:

في حديث طويل من أحاديثهم يرويه صدوقهم ابن بابويه القمي أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال - كما يفترون -: (إن الله تبارك وتعالى أنزل عليّ اثني عشر خاتمًا، واثني عشر صحيفة، اسم كل إمام على خاتمه وصفته في صحيفته)[2].

ومزاعمهم في هذا الباب كثيرة.

وهكذا يحاول القوم أن يسلكوا كلّ وسيلة لتثبيت معتقدهم في الأئمة... بعد أن زلزل ذلك خلو كتاب الإسلام العظيم «مما يثبتها»، فراحوا يزعمون

(١) انظر نصه في كتب الشيعة: الكليني: «الكافي»: (١/ ٥٢٧، ٥٢٨)، الفيض الكاشاني: «الوافي»، أبواب العهود، بالحجج والنصوص عليهم صلوات الله عليهم، المجلد الأول: (جـ٢/ ٧٢)، وانظر: الطبرسي: «الاحتجاج»: (١/ ٨٤- ٨٧)، ابن بابويه القمي: «إكمال الدين»: (ص ٣٠١- ٣٠٤). الطبرسي صاحب «مجمع البيان»، «أعلام الورى»: ص ١٥٢، الكراجكي: «الاستنصار»: ص ١٨. ويلاحظ أن رواة الشيعة لم يتفقوا في نقلهم لألفاظ هذا الكتاب الإلهي المزعوم، قارن مثلًا بين ما جاء في «إكمال الدين»، وما جاء في «الكافي».

(٢) ابن بابويه القمي: «إكمال الدين»: ص ٢٦٣.

تنزل كتب إلهيّة مع القرآن، فكانت هذه الدعوى فضيحة أخرى تضاف لقائمة فضائحهم وأكاذيبهم.

يقول شيخهم ومرجعهم المعاصر المتوفى سنة ١٣٧٦هـ محمد حسين آل كاشف الغطا: «ويعتقد الإمامية أن كل من اعتقد أو ادّعى نبوة بعد محمد أو نزول وحي أو كتاب فهو كافر يجب قتله»[١]، هذا ما يقوله مرجع الشيعة وهو حق، وثمرة هذا القول أن الحكم بالتكفير ينطبق على كل من قال بنزول كتب إلهية على الأئمة، وادّعى نزول وحي عليهم، وهم كبار محدثي الإمامية كالكليني، والطوسي، والطبرسي، والمجلسي وغيرهم - كما مر - ومعنى هذا أن الشيعة تتلقى دينها من كفار يجب قتلهم.

فهل الشيعة تقبل هذا الحكم، أو تحاول أن تخرج من هذا التناقض بالقول بأن كلام كاشف الغطا تقية؟ والقول بالتقية هو الذي جعل الشيعة تعيش في دائرة الغلو، وكل ما خرج منهم مصلح يحاول أن ينقض ما قرره الكليني أو غيره من محدثيهم حملوا كلامه على التقية، ولن يتخلص الشيعة من هذا «الأسر» إلا بتحطيم أسطورة التقية، ورفض ما يقوله رؤوس الضلال كالكليني وغيره ممن وضع أصول الغلو، أو تلقاها عن الغلاة فأصبحت من مبادئ التشيّع، وإذا كان آل كاشف الغطا اكتفى بذلك الكلام العام، ولم يقل رأيه صراحة في روايتهم التي تدّعي نزول تلك الكتب على الأئمة؛ فإن لشيخهم عبد الحسين الموسوي جوابًا على سؤال موجه من شيخ سنّي - كما يدّعي هذا الرافضي - وتعرض هذا الموسوي لمصحف فاطمة وقال: (بعد فراغ علي من جمع القرآن - بعد وفاة النبي - ألّف لسيدة نساء العالمين كتابًا كان

(١) «أصل الشيعة»: ص ١٠١ ط الثانية، وانظر: عبدالكريم الزنجاني (من كبار مراجعهم المعاصرين) «الوحدة الإسلامية»: ص ٨٣.

يعرف عند أبنائها الطاهرين بمصحف فاطمة، يتضمن أمثالًا وعبرًا وأخبارًا ونوادر توجب لها العزاء عند فقد سيد الأنبياء أبيها)[١].

هذا هو تفسير شيخهم «عبد الحسين» لمسألة «مصحف فاطمة»، ولم يشر عبد الحسين إلى ما يدل عليه من كتب الشيعة، وما في كتب الحديث عند الشيعة لا يتفق بحال وهذا التفسير؛ فما جاء في «الوافي» و«الكافي»، و«دلائل الإمامة»، و«الاحتجاج» وغيرها من كتب الشيعة نصوص صريحة على أن ما في كتاب مصحف فاطمة هو وحي إلهي نزل به ثلاثة من الملائكة، أو كتبه علي من إملاء الملك على خلاف في الروايات عندهم، والملاحظ أن جواب عبد الحسين عن مصحف فاطمة كان موجهًا لشيخ سني، فيكون عبد الحسين قد كال للشيخ من جراب التقية، كما هي عقيدة الشيعة في هذا الموضوع، إذ لا دليل على جواب هذا الشيعي من كلام معصوميهم، والحجّة عندهم في كلام المعصومين، فنحن لا نجد في نصوصهم جميعها نصًا يقول بأن مصحف فاطمة ألّفه علي من عند نفسه، بل نصوصهم صريحة على أن مصحف فاطمة (إنما هو شيء أملاه الله عليها أو أوحى إليها[٢]، ما هو قرآن، ولكنه كلام من كلام الله أنزله عليها، إملاء رسول الله وخطّ علي عليه السلام، أو أنه وصل إليها عن طريق جبرائيل)[٣]، وهكذا على اختلاف أقوالهم، وليس فيها ما يدّعيه هذا الموسوي من أنه من عند علي...

ثم إن كتابًا من علي رضي الله عنه فيه مواعظ ونصائح لفاطمة يعزّيها عن فقد أبيها له قيمة كبيرة من الناحية الأدبية والتاريخية، ومن الناحية التربوية فأين هي هذه

---

(١) عبد الحسين الموسوي: «المراجعات»: ص ٣٣٦.

(٢) «بصائر الدرجات» عن «أعيان الشيعة»: (١/ ١٨٨)، وراجع ما سبق نقله من نصوصهم حول مصحف فاطمة المزعوم.

النصائح؟ ليس لها وجود اليوم مع عدم المسوّغ لكتمانها.

إذن جواب عبد الحسين لا يتفق مع ما جاء في كتب الشيعة، كما لا يتفق والواقع.

ثم كيف يعزّي علي فاطمة، وكلاهما معصوم، وهل يحتاج المعصوم إلى معصوم آخر يسدده؟!

ونجد في كلام محسن الأمين - وهو من مجتهديهم المعاصرين - كلامًا مغايرًا لما يقوله عبد الحسين عن مصحف فاطمة؛ تحدث محسن الأمين عن مصحف فاطمة في كتابه «أعيان الشيعة»[(١)]، وأورد رواياتهم عن أئمتهم من أن مصحف فاطمة مثل القرآن ثلاث مرات، وأنه من كلام الله أنزله عليها بإملاء رسول الله وخطّ علي.. إلخ. وأورد روايات أخرى عن هذا المصحف وانتهى إلى القول (أنهما مصحفان: أحدهما من إملاء رسول الله ﷺ بخط علي عليه السلام والآخر من حديث جبرائيل)، وقال: (أنه لا استبعاد ولا استنكار أن يُحدث جبرائيل عليه السلام الزهراء عليها السلام، ويسمع ذلك علي ويكتبه في كتاب يطلق عليه «مصحف فاطمة» بعد ما روى ذلك عن أئمة أهل البيت ثقات أصحابهم)[(٢)].

وهكذا كان هذا الرافضي المدعو بالأمين أجرأ من ذلك الموسوي في الحديث عن أسطورتهم تلك.

وننتهي من هذه المناقشة إلى أن لعلماء الشيعة جوابين: جوابًا من أنفسهم لا دليل عليه من كتبهم، وذلك حينما يكون النقاش من سنّي، وهذا ما تفرضه

---

(١) انظر: «أعيان الشيعة»: (١/ ١٨٨- ١٩٠).

(٢) المصدر السابق: (١/ ١٩٠).

عقيدة التقية عليهم صيانة لمذهبهم من نقد الخصوم.

وجوابًا آخر حقيقي، حينما يكون المجال غير مجال الدفاع والنقاش مع الخصوم، وهذا المسلك لا يخدم الحقيقة في شيء، وهو ترويج للخرافة، فالتقية كانت عاملًا من عوامل استمرار «الخرافة» عندهم ومن أسباب بعدهم عن الجماعة الإسلامية، ويبقى هذا الزعم الخطير بنزول كتب إلهيّة على الأئمة مسطرًا ومؤكدًا في كتبهم القديمة والمعاصرة، على الرغم من أن بعض مراجعهم وشيوخهم - كما مر - يفتون بأن اعتقاد هذا كفر، فكانت النتيجة أن

بعضهم يكفّر بعضًا ويناقض بعضهم رأي بعض، ويستحلّون - باسم التقية - الخداع والكذب، نسأل الله سبحانه أن يهدي المخلصين الباحثين عن الحقّ منهم، ويكشف علماء النفاق وزنادقة الباطنيين على حقيقتهم[1].

(١) إن الدفاع عن «أساطير الروافض» حول مصحف فاطمة بمثل دفاع الرافضي عبد الحسين لا يغير من واقع الأمر شيئًا، وهو مجرد عملية ستر للباطل بثوب الحق، ويشبه دفاع عبد الحسين هذا دفاع رجل آخر من المنتسبين لأهل السنّة ومن المهتمين بالتقريب، فقد زعم في دفاعه أن الأخبار الواردة في كتب الشيعة عن مصحف فاطمة إنما تدل على أن لفاطمة نسخة من القرآن مثل بعض الصحابة كمصحف ابن مسعود ومصحف ابن عباس وغيرهما. انظر: محمد علي الزعبي: «لا سنة ولا شيعة»: (ص ٨٦- ٨٧). ولا شك أن تفسير الزعبي هذا لا يتفق مع واقع أخبار القوم عن مصحف فاطمة، وأحسب الشيخ الزعبي لم يطلع على «أساطيرهم» في ذلك، وإلا فلا يجوز التستّر على الباطل، ولن نخدم الإسلام بإضفاء ثوب الحقّ على الباطل.

المبحث الخامس:

عقائد أخرى للشيعة في كتاب الله

أولًا: اعتقادهم أن القرآن ليس حجة إلا بقيِّم:

لا يخطر بالبال أن تذهب طائفة من الطوائف التي تزعّم لنفسها الإسلام إلى القول: «بأن القرآن ليس حجة»، والله يقول -لمن طلب آية تدل على صدق الرسول-: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾[1]، فالقرآن العظيم هو الشاهد والحجّة.

ولكن شيخ الشيعة، ومن يسمونه بـ«ثقة الإسلام» (الكليني) يروي في كتابه: أصول الكافي ما نصه: «...أن القرآن لا يكون حجّة إلا بقيِّم: وأن عليًا كان قيّم القرآن وكانت طاعته مفترضة، وكان الحجّة على النّاس بعد رسول الله»[2].

ومعنى هذا أن قول الإمام هو أفصح من كلام الرحمن، ولهذا سموّ كتاب الله بالقرآن الصّامت وسموّ الإمام بالقرآن الناطق، ويروون عن علي أنه قال: «هذا كتاب الله الصّامت وأنا كتاب الله الناطق»[3].

ومرة أخرى يدّعون بأن الائمة هم القرآن نفسه، ولهذا نجدهم يفسرون قوله سبحانه: ﴿..وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ..﴾ يقولون: النور: علي والأئمة عليهم السلام[4].

---

(١) العنكبوت، آية:٥١.

(٢) أصول الكافي: (١/ ١٨٨).

(٣) الحر العاملي - الفصول المهمة: (ص:٢٣٥).

(٤) الكافي: (١/ ١٩٤).

ويقولون: ﴿ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ أَوۡ بَدِّلۡهُ﴾ يعني: أمير المؤمنين[(١)].

ثانيًا: اعتقادهم بأن الأئمة اختصوا بمعرفة القرآن لا يشركهم فيه أحد:

أن علم القرآن لم يكن سرًا تتوارثه سلالة معينة، ولم يكن لعلي اختصاص بهذا دون سائر صحابة رسول الله ﷺ، ولكن الشيعة تخالف هذا الأصل، وتعتقد أن الله سبحانه قد اختصّ أئمتهم الاثني عشر بعلم القرآن كله، وأنهم اختصّوا بتأويله، وأن من طلب علم القرآن من غيرهم فقد ضلّ.

١- جاء في أصول الكافي في خبر طويل عن أبي عبد الله قال: «إن النّاس يكفيهم القرآن ولو وجدوا له مفسرًا، وإن رسول الله ﷺ فسره لرجل واحد، وفسّر للأمّة شأن ذلك الرجل وهو علي بن أبي طالب»[(٢)].

٢- وفي تفسير فرات: «.. إنما على النّاس أن يقرأوا القرآن كما أُنزل، فإذا احتاجوا إلى تفسيره فالاهتداء بنا وإلينا»[(٣)].

ودعوى أن القرآن لا يفسره إلا آل البيت هي مخالفة لقول الله سبحانه: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾[(٤)]، فالبيان للنّاس لا لآل البيت وحدهم، فليس لمن قال بهذه المقالة إلا أحد طريقين: إما القول بأن الرسول لم يبلّغ ما أنزل إليه، وإما أن يكذّب القرآن.

ثالثًا: اعتقادهم بأن قول الإمام ينسخ القرآن، ويقيد مطلقه، ويخصص عامه:

---

(١) انظر: تفسير العياشي: (٢/ ١٢٠)، أصول الكافي: (١/ ٤١٩)، تفسير البرهان: (٢/ ١٨٠)، تفسير القمي: (١/ ٣١٠).

(٢) أصول الكافي: (١/ ٢٥)، وسائل الشيعة: (١٨/ ١٣١).

(٣) تفسير فرات (ص:٩١)، وسائل الشيعة: (١٨/ ١٤٩).

(٤) النحل، آية:٤٤.

بناءً على اعتقاد الشيعة بأن الإمام هو قيّم القرآن، وهو القرآن الناطق، بناءً على ذلك فإن مسألة تخصيص عام القرآن، أو تقييد مطلقه، أو نسخه هي مسألة لم تنته بوفاة الرسول ﷺ.

ولذلك يعتقدون بأنه: يجوز لمن سمع حديثًا عن أبي عبد الله (يعنون جعفر بن محمد الصادق) أن يرويه عن أبيه أو أحد أجداده؛ بل يجوز أن يقول: قال الله تعالى[١].

فكان للإمام - في اعتقادهم - تخصيص القرآن أو تقييده أو نسخه، وهو تخصيص أو تقييد أو نسخ للقرآن بالقرآن، لأن قول الإمام كقول الله - كما يفترون -!!.

ذلك أنهم يرون - كما يقول أحد آياتهم في هذا العصر -: «أن حكمة التدريج اقتضت بيان جملة من الأحكام، وكتمان جملة، ولكنه - سلام الله عليه - أودعها عند أوصيائه: كل وصي يعهد بها إلى الآخر، لينشرها في الوقت المناسب لها حسب الحكمة: من عام مخصص، أو مطلق، أو مقيد، أو مجمل مبيّن إلى أمثال ذلك، فقد يذكر النبي عامًا ويذكر مخصصه بعد برهة من حياته، ولا قد يذكره أصلًا، بل يودعه عند وصيه إلى وقته»[٢].

فمثلًا: ألفاظ الكفر والكفّار والشرك والمشركين الواردة في كتاب الله سبحانه، والتي تعمّ كل من كفر بالله وأشرك، جاءت عندهم روايات كثيرة تخصّ هذا العموم بالكفر بولاية علي، والشرك باتخاذ إمام معه، واعتبروا مسألة الإمامة أخطر من الشرك والكفر، وتجاهلوا حتى اللغة التي نزل بها

(١) المازندراني - شرح جامع (علي الكافي): (٢/ ٢٧٢).
(٢) محمد حسين آل كاشف الغطا - أصول الشيعة (ص:٧٧).

القرآن العظيم ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[١].

رابعًا: قولهم بأن جلّ القرآن نزل فيهم وفي أعدائهم:

يقول الشيعة بأن: «جلّ القرآن إنما نزل فيهم (يعني في الأئمة الاثني عشرية) وفي أوليائهم وأعدائهم»[٢]، مع أنك لو فتشت في كتاب الله وأخذت معك قواميس اللغة العربية كلها، وبحثت عن اسم من أسماء هؤلاء الاثني عشرية فلن تجد لها ذكرًا!!

ومع ذلك فإن شيخهم البحراني يزعّم بأن عليًّا وحده ذُكر في القرآن (١١٥٤) مرة، ويؤلف في هذا الشأن كتابًا سماه: «اللوامع النورانية في أسماء علي وأهل بيته القرآنية»[٣]، يحطم فيه كل مقاييس لغة العرب، ويتجاوز فيه أصول العقل والمنطق.

وتأتي بعض رواياتهم لتقول: «نزل القرآن على أربعة أرباع: ربع فينا، وربع في عدونا، وربع سنن وأمثال، وربع في فرائض وأحكام»[٤].

---

(١) يوسف، آية:٢.

(٢) تفسير الصافي: (١/ ٢٤)، وهذا النص جعله صاحب الصافي عنوانًا للمقدمة الثانية.

(٣) المطبعة العلمية بقم (١٣٩٤هـ).

(٤) أصول الكافي: (٢/ ٦٢٧)، البرهان: (١/ ٢١).

فهرس الموضوعات



موقف الشيعة المعاصرين من القرآن الكريم

يتناول هذا البحث دراسة اعتقاد الشيعة الاثني عشرية المعاصرين وموقفهم من القرآن الكريم، وهل يختلف المعاصرون في هذه المسألة الكبرى عن السابقين؟ وما موقف المعاصرين من مصادر التلقي لدى السابقين؟

وتأتي أهمية هذا الموضوع لبيان ما اشتملت عليه مصادر الشيعة الاثني عشرية من مقالات في كتاب الله تقشعرُّ من سماعها جلود المؤمنين، ولا تصدر إلَّا من زنديقٍ أثيمٍ، ولا تجعل لمن يؤمن بها مكانًا بين المسلمين.

وحين يعلن بعضُ مراجعهم المعاصرين أنَّ مثل هذه الروايات المدوَّنة في مصادرهم والماسَّة بكتاب الله جلَّ وعلا لابدَّ أن تؤوَّل بنحوٍ من الاعتبار، أو يضرب بها الجدار... فهل هذا المسلك منه حقيقة أم تقية؟ وهل يمثل هذا الرأيُ جميعَهم؟ أو بعضَهم؟

وهذا البحث دراسةٌ علميةٌ موضوعيةٌ موثَّقةٌ من مصادر الشيعة المعتمدة لديها، عرضتُ فيه الحقيقةَ كما هي، دون تقليلٍ أو تهويلٍ.



المملكة العربية السعودية - ص.ب ١٨٧١٨ جدة ٢١٤٢٥
هاتف: ٦٢٨٨٦٨٥ ١٢ (٩٦٦+) فاكس: ٢٧١٨٢٣٠ ١٢ (٩٦٦+)
www.taseel.com - info@taseel.com